

# افادة اهل التنوير بما قيل من التفصيل في التصوير على المذاهب الاربعية

لجامعها : حسين حسن الطائي  
وهي التي تلقاها عن شيخه الاستاذ الفاضل القوامي  
المقيم في المدينة المنورة على ساكنها افضل الصلاة وأتم السلام

( حقوق الطبع والنشر محفوظة )

١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٣ م

طبع مباشرة



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وحده وصلاة وسلاما على من لا نبي بعده  
وبعد فأقول وأنا العبد الفقير حسين بن حسن الطائي  
بلدا المالكي مذهبنا الاشعري عقيدة التجاني طريقة الحمدي  
حقيقة هذا كتاب أهل التنوير : بأقيل من التفصيل في التصوير  
وهو جواب لسؤال سألت به شيخنا واستاذنا العارف بالله  
والدال عليه ساكن الجنان المرحوم انما هاشم بن احمد بن سعيد  
الفوق الفائق انزل الله على جدته هيب الرحمة والرضوان آمين  
فأجابني عن تلك السؤال بنصوص علماء المذاهب الاربعة  
وبنصوص التابعين وبنصوص الصحابة بالحديث الشريف  
وحليتها بما قيل في ذلك الصدد في مجلة الازهر الشريف  
المسماة بنور الاسلام فجاءت بحمد الله جامعة لكل ما يريد  
الإنسان ان يعرفه في هذه المسئلة التي كثرت في زماننا هذا  
وانتشرت فيه وهذا السؤال ويليهِ الجواب  
السؤال : ما قولكم نسأل حضراتكم عن التصاوير في

الأوراق وليس لها ظل وهي صورة آدمية من ذكور وإناث بحسب الاتفاق فتوضع الورقة التي فيها الصورة في لوح من الخشب ويجعل في البيت والحال أنها لا ظل بها هل هي حرام أم لا لأن بعض من ينسب إلى العلم من السادة الحنفية يقول فيها خلاف في الجواز وعدمه وأنا أقول بحرماتها اهـ

فالجواب ومن الله الصواب وبفضله يرتجي الثواب هو أن تصوير الصورة إن كانت حيوانية كاملة لها ظل فغير لمب البنات الصغار محرم بإجماع الأمة الكبار ولا يؤخذ لها ثمن ولا أجرة كما مرح به أهل الاعتبار ولا تدخل ملائكة الرحمة ولا نبي الأمة في محالها وفاعلها ملمون معذب في جهنم مكلف بتمنخ الروح فيها وليس بنافع في أويل أهلها عافانا الله بفضله من مباديء العقوبة ومشالها وإن كانت الصورة حيوانية لها ظل لكننا ناقصة نقصا يمنع الحياة بقطع الرأس أو النصف أو الصدر أو خرق البطن أو أى عضو لا حياة بعده أو تنقيب ذلك بصمغ مغير أو تقريق الأجزاء كانت مباحة في المذاهب الأربعة

وان كانت الصورة حيوانية كاملة لكن لا ظل لها  
فها هنا تفصيل وهو أنها ان كانت في محل ممتن كبساط وحصير  
ووسادة ومخدة وفراش ونحوها كانت مباحة أيضاً في المذاهب  
الاربعة الا أن المالكية قالوا فدل هذه خلاف الاولى  
واليس مكروها

وان كانت هذه الصورة الحيوانية الكاملة التي لا ظل  
لها في محل غير ممتن كحائط وقبة ومنارة وستر معلق وورق  
وسقف منمت عند الحنفية والشافعية والحنبلية وكرخت بلا  
تحريم عند المالكية وأبيحت عند بعض السلف والقاسم بن محمد  
أحد فقهاء المدينة وعمران بن حصين المجابى وأجاز القاسم  
ابن محمد المذكور وابن القاسم واصبغ من المالكية والايث  
تصويرها في الثياب وكان في بيت القاسم ابن محمد حجلة فيها  
تصاوير الفندس والعنقاء ذكره بن أبي شيبه وابن حجر الفندس  
كلب الماء وكان نقش خاتم عمران بن حصين رجلاً متقلداً  
بسيوف ذكره الطحاوي في معاني الآثار وأما الجمهور فلم يقولوا  
بالصورة الحيوانية الكاملة التي لا ظل لها لأن كانت في محل



غير ممتن وكرهه الزهري مطلقاً وإن كانت في ممتن  
 وإن كانت الصورة حيوانية كاملة لها ظل لكنّها للعب  
 البنات الصغار وتدريبهن على تربية الأولاد كانت مباحة في  
 المذاهب الأربعة واشترط بعض المالكية والحنبلية قطع  
 رؤسها وشذ من ادعى نسخ حديثها

وإن كانت الصورة لم يردى روح كانت مباحة في المذاهب  
 الأربعة وانفرد مجاهد بكراهة تصوير ما يشتر من الأشجار  
 النافعة فلم يقله غيره وفقنا الله إلى ما به ينال رضوانه وخيره  
 إنما اجمعوا على تحريمه من تصوير الأكروان ما اجتمع  
 فيه خمسة قيود عند أولى العرفان أولها كون الصورة للإنسان  
 أو الحيوان ثانياً كونها كاملة لم يعمل فيها ما يمنع الحياة من  
 النقصان ثالثاً كونها في محل يعظم لا في محل يسام بالوطئ  
 والامتنان رابعاً وجود ظل لها في العيان خامساً أن لا تكون  
 لصغار البنات من النسوان فهما انتفي قيد من هذه الخمسة  
 كانت مما فيه اختلاف العلماء الأعيان فتركها حينئذ أورع  
 وأحوط للأديان

ولا ينكر على فاعلها انكار زجر كفاعل ما اجمع على  
تحريمه من أمور الدين لأن اختلاف علماء الأمة رحمة من  
الرحمن بل بالنصح والإرشاد إلى الخروج من خلاف العلماء  
كما عليه أهل السكينة وسد زرائع الفساد في الزمان وعند  
تسكامل القيود يجب تركها على الإنسان وينكر عليه بالزجر  
لخرقة اجماع أهل العلم وهو يؤدي إلى التبرؤ لازلنا في عافية المنان  
قفى شرح الزرقاني على موطاء الإمام مالك رحمه الله  
قال بن العربي حاصل ما في اتخاذ الصور انها كانت ذات  
أجسام حرم اجماعا وان كانت رقعا فأربعة أفعال الجواز  
مطلقا والمنع لظاهر الحديث الرقعا في ثوب والمنع مطلقا  
حتى الرقعة والتفصيل فان كانت الصورة ثابتة الهيئة قائمة  
الشكل حرم وان قطعت الرأس أو تفرقت الأجزاء جاز  
وهذا هو الأصح والراي ان كان ما يمتن جاز والا فلا  
وهذا الاجماع محله في غير لعب البنات ونقله بن حجر في  
الفتح والقسطاني في الارشاد وفي منح الجليل على مختصر  
خليل قال بن رشد فيه أي في التصوير تحصل لاهل العلم

بمد تحريم ماله ظل قائم أربعة أقوال الاول اباحة ما عدا ذلك  
 أى ما عدا ماله ظل ولو كان التصوير في جدران أو ثوب  
 منصوب والثاني تحريم جميع ذلك والثالث تحريم ما بالجدار  
 وإباحة ما بالثوب المبسوط والمنصوب وفي شرح الشيخ  
 احمد زروق على رسالة بن أبي زيد أن التماثيل على ثلاثة أقسام  
 قسم يحرم باتفاق وهو ماله ظل ويشبه الحيوان وقسم مباح  
 باتفاق وهو مالا يشبه الحيوان وقسم مختلف فيه وهو ما ليس  
 له ظل ويشبه الحيوان كما يكرن في البيوت والستور والرقوم  
 في الثياب ونحوها وقد حكى ابن رشد فيها أقوالاً لها التحريم  
 مطلقاً والثاني إباحتها مطلقاً وثالثها إباحة غير ما في الجدران  
 والحيطان ورابعها مثله زيادة ما في الستور وفي قوانين الأحكام  
 لابن جزى وسعد الشوس للشيخ عبد القادر انه لا يجوز  
 عمل التماثيل على صورة الانسان أو شيء من الحيوان  
 ولا استعمالها في شيء أصلاً والمحرم من ذلك باجماع ما له ظل  
 قام وصفة كاملة على صفة ما يحى من الحيوان وما سوى ذلك  
 من الرسوم في المحيطان والرقوم في الستور أو البسط والوسائد

مفقيه أربعة أقوال المنع والجواز والكراهة واختصاص الجواز بما يمتنع كاللبس بخلاف الستور المطلقة ويباح لعب الجوار بالصورة الناقصة . ذكر كلام المالكية من الله علينا بالأعمال الزكية في منح الجليل على مختصر الشيخ خليل أن مما يمنع الإجابة إلى الوليمة وجود صور مجسدة لحيوان عاقل أو غيره كامل الأعضاء التي لا يعيش بدونها . أو لها ظل على كجدار ولعل الصواب لا صورة في وسط الخ لا بنية في وسط الجدار لأنها لا ظل لها كالتقش ويحرم تصوير ما استوفى الشروط المتقدمة ثم قال وغير ذى الظل يكره أن كان في غير ممتنع كعائط وورق فإن كان في ممتنع كحصىر وبساط فخلاف الأولى وأما تصوير غير الحيوان كشجرة وسفينة وجامع ومنارة فحائز ولو كان له ظل ويدوم واستثنى من المحرم أمة بيمة بنت صغيرة تلعب بها البنات الصغار فيجوز تصويرها ويبيعها وشراؤها لتدريهن على تربية الأولاد وفي شرح الدردير على مختصر الشيخ خليل أنه يحرم تصوير حيوان عاقل أو غيره إذا كان كامل الأعضاء ويدوم اجماعا

وكذا ان لم يدم على الراجح كتصوره من نحو قشر بطيخ  
ويحرم النظر اليه بخلاف ناقص عضو فيباح النظر اليه وغير  
ذی ظل كالمقش في حائط أو ورق فيكره ان كان غير ممتن  
والا فخلافاً الأولى كالمقش في الفراش. وأما تصوير غير  
الحيوان كشجرة وسفينة فجائز وفي حاشيته للدسوقي أنه  
يستثنى من المحرم ما تلب به صغار النبات وان قوله بخلاف  
ناقص مثله اذا كان مخروق البطن وقال الشيخ خليل المالكي  
في توضيحه التمثال ان كان لغير حيوان كالشجر جاز وان  
كان لحيوان فإله ظل ويقيم فهو حرام بإجماع وكذا ان لم يقيم  
كالمحجن خلافاً لا صبيغ لما اثبت أن المصورين يعذبون يوم  
القيامة ويقال احيوا ما خلقتم وما لا ظل له ان كان غير  
ممتن فهو مكروه وان كان ممتناً فتركه أولى وهذا  
ذكره الخطاب والسنهودي والمدوي فقال في حاشيته علي  
الرسالة والحاصل أن التمثال ان كان لغير حيوان كالشجر  
جاز وان كان لحيوان فإله ظل ويقيم فهو حرام اجماعاً وكذا  
ان لم يقيم كالمحجن خلافاً لا صبيغ وما لا ظل له ان كان غير

ممتن فهو مكروه وإن كان ممتنًا فعلا في الأولى وهذا كله  
في الصورة الكاملة وأما ناقص عضو من الأعضاء الظاهرة  
فيباح النظر إليه فإن ما يحرم فعله يحرم النظر إليه وما يكره  
فعله وما يباح يباح وقال الشيخ علي الأجهوري في نظمه  
وتماثل ذي ظل إذا دام حرماً وما لم يدم أيضاً وأصبح خالفاً  
وما ليس ذا ظل وصاحب مهنة فتركه أولى وقد وقفت من الجفا  
وإن يمد عنها فهو يكره ثم ذا بغير تماثل الجمادات فأعرفنا  
وأما بتماثل الجمادات فجائز وإن يمد عنها فهو يكره ثم ذا  
كناقص عضو من سواه بلا خفا

وفي مدونة سجنون أي لابن القاسم أ كان مالك يكره  
أن يصلي الرجل إلى قبلة فيها تماثيل قال كره الكنائس لوضع  
التماثيل فهذا عنده لاشك أشد من ذلك قال ابن القاسم سألت  
مالكاً عن التماثيل في الأسر والقباب والتماثيل وما أشبهه قال  
هذا مكروه لأن هذه خالقت خلقاً أي أن فاعلها يعد مصوراً  
قال وما كان من الثياب والبسط والوسائد فإن هذا مما يمتن  
وقال أبو أسلمة ابن عبد الرحمن ما كان يمتن فلا بأس به

وأرجو أن يكون خفيفاً ومن تركه غير محرم له فهو أحب  
إلي قال وسألت مالكا عن الخاتم فيه التماثيل قال لا يلبس  
ولا يصلى به وقال مالك لا يعجنى شراء التماثيل للصبي ولم  
يرأى صبغ بأسا بلب الجوار بما كان من الفخار والعيدان  
كرقم الثوب وقال ابن رشد (لا يحمل عمل الصور ولا يبيعها  
ولا التجارة بها ويجب منع ذلك يعني المحرمة بالاجماع منها  
وقال ابو محمد في رسالته تكره التماثيل في الاسرة والقباب  
والجدران والخاتم وليس الرق في الثوب من ذلك وتركه  
أحسن وقال ابن الحاجب في مختصره تكره التماثيل في نحو  
الاسرة بخلاف الثياب والبسط التي تمتن وتركه احسن  
وفي تحقيق المباني قال ابن الجلاب لا يجوز اتخاذ التماثيل  
والصور من الخشب والحجارة والجص في البيوت ولا بأس  
بها في الثياب والبسط وعن مالك كراهة الرق في الستر الملق  
لانه معظم المبسوط وقال ابن رشد المحرم من ذلك باجماع ماله  
ظل قائم على صفة ما يحى من الحيوان وما سوى ذلك من  
الرقوم فمكروه وليس بمحرم

فتحرر عند السادة المالكية تحريم تصوير الصورة  
الحيوانية الكاملة التي لا ظل لها كما هو قول غيرهم وإباحة  
الناقصة تقصدا بمنع الحياة من قطع رأس أو خرق بطن أو تفريق  
أجزاء ونحو ذلك مما لا حياة معه كما هو قول غيرهم وإباحتها  
لصغار النبات وإباحة مالا روح له سمي هو قول غيرهم وإن  
الكلمة الحيوانية التي لا ظل لها لا تحرم عندهم بل تكره إن  
كان في غير ممتن وتباح ولا تكره بل تكون خلاف الأولى  
إن كانت في ممتن وإن أصبغ وابن القاسم على إباحة الرق في  
الثوب كقول الليث والمنسوب إلى القاسم بن محمد أحد فقهاء  
المدينة كما نسب إليه أيضا وإلى عمران بن حصين الصحابي  
إباحة مالا ظل له مطلقا

ذكر كلام السادة الحنفية غفرنا الله بالخيرات الخلية  
والحنفية قال الشيخ محمود العيني في شرح صحيح البخاري كان  
أبو حنيفة وأصحابه يكرهون التصاوير في البيوت بتمثال ولا  
يكرهون فيما يبسط ولم يختلفوا أن التصاوير في الستور المطلقة  
مكروهة وقال الطحاوي يحتمل أن قوله عليه السلام إلا رقا



في ثوب انه اراد رقاً يوطىء ويمتنع كالبسطة والوسائد وقالوا  
كره عليه السلام ما كان سترًا ولم يكره ما يوطىء ونهى أولاً  
عن الصور كلها وان كانت رقاً لانهم كانوا حديثي عهد بعبادة  
الصور ثم اباح ما كان رقاً في ثوب للضرورة وما يمتنع لانه  
يؤمن على الجاهل تعظيمه وبقي النهي فيما لا يمتنع وفي كتاب  
معاني الآثار للطحاوي الحنفى قال أبو هريرة رضي الله تعالى  
عنه الصورة الرأس فكل شيء ليس له رأس فليس بصورة  
وقاله له بن عباس قال الطحاوي الثياب المستثناة هي المسبوطة  
لا المعلقة ولا الملبوسة وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقال  
قيل ما كان فيما يوطىء ويمتنع فلا بأس به وقال ثبت خروج  
الصور التي في الثياب من المنهي عنه وان المنهي عنه نظير  
ما يفعله النصارى في كنائسهم من الصور في جدرانها وتعليق  
الثياب المصورة فيها فاما ما كان يوطىء ويمتنع ويفرش فهو  
خارج عن ذلك . وهذا مذهب أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد  
رحمهم الله تعالى وقال الكرماني الحنفى كما في شرح العيني دل  
حديث الثمرة على انه لا فرق في تحريم التصوير بين أن

تكون الصورة لها ظن أولاً وبين أن تكون مدهونة أو منقوشة أو منقورة أو منسوجة خلافاً لمن استثنى النسيج وادعى أنه ليس بتصوير وقال على القارى الحنفى فى المرقاة شرح المشكاة قال اصحابنا وغيرهم بين العلماء تصوير صورة الحيوان حرام شديد التحريم وهو من الكبائر لأنه متوعد عليه بالوعد الشديد فى الأحاديث سواء منعه فى ثوب أو بساط أو درهم أو دينار أو غير ذلك وأما تصوير صورة الشجر والرحل بالخاء المهملة أى مركب الخجل والجلبل وغير ذلك أى مما لا روح له فليس بحرام هذا حكم نفس التصوير وأما اتخاذ المصور مجيوان فإن كان معلقاً على حائط له ظل أم لا أو ثوباً ملبوساً أو عمامة أو نحو ذلك فهو حرام وأما الوسادة ونحوها مما يمتحن فليس بحرام وفى فتاوى قاضى خان يكره أن يصلى وبين يديه أو فوقه أو على يمينه أو يساره أو على ثوبه تصاوير وفى البساط روايتان والصحيح أنه لا يكره إذا لم يسجد على التصاوير وهذا إذا كانت الصورة تبدو للناظرين من غير تكلف فإن كانت صغيرة أو محجوة الرأس فلا بأس به وفى شرح السنة أن الصورة إذا

غيرت هيئتها بأن قطعت رأسها أو حلت أو صالها حتى لم يبق منها إلا الأثر على شبه الصور فلا بأس به وقال العيني الحنفى احتج أصحابنا بهذا أى بحديث الأرقم فى ثوب أن الصورة فيما يبسط ويتمن خارجه عن النهى وقال الشيخ السندى الحنفى فى حاشيته على مجتبى النسائى عند قوله عليه السلام تصاور أى سليمة غير مهاذة ويقطع الرأس أو بالجعل بساطاً يزول ذلك وقال أيضاً أما أن تقطع رؤوسها بوضع صبيغ فى موضع الرأس وفى شرح العيني أيضاً استثناء لب البنات من النهى وفى الدر المختار للشيخ محمد علاء الدين الحنفى وحاشيته رد المختار للشيخ محمد ابن عابدين أنه يكره لبس ثوب فى ثمايل ذى روح وإن يكون فوق رأسه أو بين يديه أو بحذائه أو محل سجوده ولو فى وسادة منصوبة لا مفروشة ولا ما كانت تحت قدميه أو محل جلوسه لأنها مهانة أو فى يده لأنها مستورة بتيابه أو على خاتمه بنقش غير مستبين أو كانت صغيرة لا تتبين تفاصيل أعضائها للناظر قائمة وهى على الأرض أو مقطوعة الرأس أو الوجه أو محورة عضو لا تميز بدونه وكذا غير ذى روح

لا يكره والخلاف في اتخاذ صورة الرأس فقط وتكره  
التصاوير على الثوب صلى فيه أولا ويحرم فعل التصوير  
ولو كانت الصورة صغيرة كالتي على الدرهم أو في اليد وأنه  
يكره كونه في السقف أو الجدار وإن الصورة التي على وسادة  
ملقاة أو بساط مفروش لا يكره لأنها تداس بخلاف الوسادة  
المنصوبة أو التي على السرير لأن ذلك تعظيم لها بخلاف ما على  
مفروش ولا يسجد عليها فإنها مهانة فعلة الكراهة أما التعظيم  
أو التشبه بخلق الله ولا تكره امامة من في يده تصاوير  
لأنها مستورة الثياب فصارت كمصورة نقش وإن صلى ومعه  
صورة فيها دنانير أو دراهم فيها صور صغار فلا تكره لاستتارها  
فإن كانت الصورة مقدار طير يكره وإن كانت أصغر فلا  
وكذا لا تكره مقطوعة الرأس من الأصل أو كان لها رأس  
فحي يسواء كان القطع مخيط خيط على جميع الرأس أو بطلية  
بمرة أو بنحته أو بفسله لأنها لا تبعد بدون الرأس عادة وأما  
قطع الرأس عن الجسد مخيط مع بقاء الرأس فلا ينفي  
الكراهة لأن من الطيور ما هو مطوق ولا اعتبار بإزالة

الحاجين أو العينين أو اليدين أو الرجلين وأما معجزة عضو  
لا تميش بدونه فلا تكره والظاهر أن مثقوبة البطن ثقباً كبيراً  
يظهر به نقصها لا تكره والا فتكره كما لو كان الثقب أو وضع  
عما تمسك بها كصور الخيال التي يلعب بها لأنها تبقى معه  
صورة تامة ولا تكره صورة غير ذي روح فإن قيل عبد  
الشمس والقمر والكواكب والشجرة الخضراء قيل عبد  
عينها لا تمثالها وعدم دخول الملائكة إنما هو حيث كانت  
الصورة مظنة فالتى على بساط مفروش مهانة فلا تمنع من  
الدخول ويكره السجود عليها فخير جبريل مخصوص بغير  
المهانة وفي فتح القدير لابن الهمام الحنفي وغيره أن الصورة  
الصغيرة لا تكره في البيت لأنه كان على خاتم أبي هريرة  
ذبابتان وذكر الطحاوي الحنفي في معاني الآثار أنه كان  
نقش خاتم عمران بن حصين رجلاً متقلداً سيفاً وذكر ابن حجر  
وابن أبي شبة أن القاسم بن محمد كان في بيته حجلة فيها تصاوير  
القدس والعقلاء وفي النهر جوز في الخلاصة لمن رأى صورة  
في بيت غيره أن يزِيلها وينبغي أن يحب عليه ولو استأجر

مصوراً فلا أجر له لأن عمله ممصية كذا عن محمد ولو هدم  
 بيتا فيه تصاوير ضمن قمته خاليا عنها ولو اشترى ثوراً أو  
 فرساً من خذف لاستثناس الصبي لا يصح ولا قيمة له ولا  
 يضمن متلفه وقيل بخلافه يصح ويضمن وعن أبي يوسف  
 أنه يجوز بيع اللعبة وأن يلعب بها الصبيان وفي حاشية  
 الطحاوي على الدر أنه كان على خاتم أبي هريرة ذبا بتان  
 وأنه لما وجد خاتم نبي الله دانيال في عهد عمر كان على فضه  
 صورة أسد ولبوة وبينهما صبي يلحسانه فبكي عمر ودفعه  
 لأبي موسى لأن يختصر أخبارا بعض من يولد سيقتله  
 فكان يقتل الصبيان قام النبي دانيال الفته في غيضة فقبض الله  
 أسدا يحفظه ولبوة ترضعه وهما يلحسانه فنقش صورة ذلك  
 للتذكر والتشكر لمنة الله تعالى وكان لابن عباس كانون محفوظ  
 بصور صغار وفي كثر النسب الحنفي وشرحه أنه يكره لبس  
 ثوب فيه تصاوير لذوات الأرواح وأن يكون فوق رأسه  
 أو بين يديه أو مجذاته أو محل سجوده صورة ولو في وسادة  
 منصوبة إلا أن تكون الصورة صغيرة بحيث لا تبدو للناس

الا بالتأمل أو مقطوعة الرأس أو بغير ذي روح فتحرر عن  
السادة الخفية تحريم تصوير الصورة الحيوانية الكاملة ولو بلا  
ظل وتحريم اتخاذها في غير ممتن ولو بلا ظل وإباحتها في  
المتن لأن لم يكن لها ظل كقول الشافعية والحنبلية وإباحتها  
إذا غيرت هيئتها بقطع رأسها أو حل أو صالها أو تغير ذلك  
بصبغ مغير وإباحة مالا روح له وإنما خالفهم المالكية هنا في  
الكاملة الحيوانية التي لا ظل لها فهو كرهوها بلا تحريم أن  
كانت في غير ممتن وجمالوها خلاف الأولى بلا كراهة  
في ممتن

(ذكر كلام السادة الشافعية) وفقنا الله إلى الأمور النفعية  
في شرح النووي الشافعي على صحيح مسلم أن تصوير الحيوان  
حرام من الكبائر صنعه بما يمتن أو بغيره في ثوب أو بساط  
أو درهم أو دينار أو فلس أو إناء أو حائط أو غيرها وإن  
تصوير الشجر ورجال الأبل وما ليس بحيوان ليس بحرام  
قال هذا حكم التصوير وأما اتخاذ المصووفيه صورة حيوان  
فإن كان معلقاً على حائط أو كان ثوباً ملبوساً أو عمامة ونحو

ذلك مما لا يمد ممتنها غرام ولو بلا ظل فان كان في بساط  
يداس أو مخدة ووسادة ونحوها مما يعتن فليس بحرام قال  
هذا تاجيخ مذهبنا في هذه المسألة وقال في منهاجه وابن  
حجر في شرحه التحفة من المنكر فراش حرير وصور حيوان  
على سقف أو جدار أو وسادة أى منصوبة أو ستر أو ثوب  
ملبوس ويجوز ما على أرض وبساط أى يداس ومخدة أى  
ينام ويتكأ عليها وما على طبق وخوان وقصعة وارباق أى  
على الأوجه لأن ما يوطيء أو يطرح مهان مبتذل ويجوز مقطوع  
الرأس أى لزوال ما به الحياة وكفقه فقد ما لا حياة بدونه  
ثم قال النووي ويحرم تصوير الحيوان وفي حاشيته لمبد الحيد  
الشرواني واهمدين قاسم أن قضية ذلك أن فقد النصف الأسفل  
كفقد الرأس ثم ذكر جواز تصوير لعب البنات وتصوير  
ما لا رأس له خلافا لما شذبه المتولى وقال الشارح لاشئ  
منصور وقول الماوردي له أجرة مثل ضعيف بل شاذ وفي  
إعانة الطالبين للسيد البكري حاشية فتح المعين لابن عبد العزيز  
الشافعي جواز تصوير غير الحيوان كالاشجار والسفن والشمس



والقمر وان من المنكر صورة حيوان مرفوعة في سقف أو جدار أو ستر علق لزيينة أو ثياب ملبوسة أو وسادة منصوبة لأنها تشبه الاصنام ويجوز حضور محل فيه صورة، تمتن كالصور ينساق يداس أو مخدة ينام أو يتكأ عليها وطبق وخوان وقصمة وإبريق وكذا ان قطع رأسها أو فقد النصف الأسفل ويحرم تصوير الحيوان ولو على أرض ويجوز تصوير لعب النبات للتدريب ولا يحرم تصوير حيوان بلا رأس خلافا للمتولي ولا أجره للتصوير المحرم وفي حاشية الاقناع للشيخ ابراهيم الباجوري أن قيود منع وجود الصور من الاجابة الى الوليمة كونها صورة حيوان ومرفوعة وعلى هيئة يعيش عليها فان اتنى واحد من ذلك فلا تمتنع الاجابة ويجوز النظر والتفرج ومنه خيال الظل المعروف بالتفرج عليه جائز وأما نفس التصوير فحرام مطلقا وفي حاشية الباجوري على شرح بن القاسم ان من الاعذار لعدم الاجابة للوليمة وجود صور حيوان مرفوعة على هيئة لا تعيش بدونها إن كانت على سقف أو جدار أو ثياب تلبس أو وسادة منصوبة بخلاف

صور غير الحيوان كالاشجار والسفن والشمس والقمر أو  
حيوان غير مرفوعة أو على هيئة لا تعيش بها فان كانت  
مقطوعة الرأس أو الوسط أو مخرفة البطون ومنه يعلم جواز  
التفرج على خيال الظل المعروف لانها شخوص منقبة البطون  
وما أحسن قول بعضهم

رأيت خيال الظل أكبر عبرة لمن هو في عالم الحقيقة راقى  
تخوض والباقي تمر وتنقض وتنفى جميعاً والمحرك باقى  
وذكر الشيخ محمد الشنوائى فى حاشيته على مختصر  
البخارى لابن ابي حمزة أن التصوير حرام فان كان المصور  
على حالة يعيش بها أم لا وأما التفرج فحرام ان كان على هيئة  
يعيش بها والا فلا وفى شرح القسطلانى الشافى صحيح  
البخارى أن دخول البيت الذى فيه الصورة المنوعة حرمه  
الشيخ أبو حامد وكرهه صاحب التقریب والصیدالى والامام  
والغزالى والاكترون على ذلك أى الكراهة فلو كانت الصورة  
فى ممر الدار لافى داخلها كما فى ظاهر الحمامات ودهاليزها  
لا يمتنع الدخول لانها فى الممر ممتنة وفى المجلس مكروه وفيه

ولا بأس بصور مبسطة تداس أو مخاد يتكأ عليها أو ممتنئة بالاستعمال كقصعة وطبق أو كانت مرتفعة وقطع رأسها وفيه والحاصل مما سبق كراهة صورة حيوان منقوشة على سقف أو جدار أو وسادة منصوبة أو ستر معلق أو ثوب ملبوس ويجوز ما على الأرض وبساط يداس ومخدة يتكى عليها ومقطوع الرأس وصورة شجر لأن ما يوطىء وي طرح مهان والمنصوب مرتفع يشبه الأصنام والأوثان ويحرم تصوير حيوان على الحيطان والسقوف والأرض ونسج الثياب وفي كتاب عون المعبود على صحيح البخاري أن تصوير الحيوان على المراكب البحرية الخشبية والحديدية كتنصويره على الحيطان وعمت بها البلوى في هذه الأزمنة ولا مفر للحاج من ركوبها وفي فتح الباري لابن حجر الشافعي أن إمام الحرمين نقل إلى الرخص فيه ما لا ظال له هو ما كان على ستر أو وسادة وأما ما على الجدار والسقف فيمنع لأن ارتفاعه يخرج منه عن هيئة الامتثال بخلاف الثوب فإنه بعد أن يتمن وتساعد عبادة مختصر المازني صورة ذات روح إن كانت

منصوبة وتقل الرافعي عن الجمهور أن الصورة إذا قطع رأسها ارتفع المانع ثم ذكر ابن حجر ترجيح قول من ذهب إلى أن الصورة التي تمنع الملائكة من الدخول هي التي تكون باقية على هيئتها مرتفعة غير ممتنة فأما لو كانت ممتنة أو غير ممتنة لكانت غيرت عن هيئتها أما بقطعها من نصفها أو بقطع رأسها فلا امتناع وذكره القطستاني وذكر بعض الشافعية أن كثيرا من المسلمين لا يستعملون إلا هذه الرقوم التي لا ظل لها وذكر أن ذلك لا يخصهم من الأئمة فإن اتخاذها بصفة التعظيم حرام مطلقا يعني عند الجمهور إذا كانت صورة حيوانية كاملة في غير ممتن

(فتحرر عند السادة الشافعية) تحريم تصوير الصورة الحيوانية الكاملة وإن لم يكن لها ظل وتحريم اتخاذها إذا كانت في غير ممتن وإن لم يكن لها ظل وتحريم الإجرة بها وإباحة اتخاذها والنظر إليها إذا كانت في ممتن ولا ظل لها وإباحتها إذا كانت على هيئة لا تدبش بها قطع رأسها أو وسطها أو نصفها الأسفل أو خرق بطنها أو تصويرها بلا رأس عند

غير المتولى وإباحتها للنبات الصغار وإباحة تصوير ما لا روح له كالاشجار وهذا كله كقول غيرهم الا ان الكيه يفتلوا الصورة الكاملة التي لا ظل لها مكروهة بلا تحريم ان كانت في غير معتن وخلاف الاولى بلا كراهة ان كانت في معتن والا القاسم بن محمد وبعض السلف فيما نسب اليهم من اباحة ما لا ظل له مطلقا وما نسب له ولا بن القاسم له ولا بن القاسم وأصبح والليث من اباحتهم في الثوب مطلقا والا الزهرى في منع السكامة ولو في معتن .

( أما كلام السادة الحنبلية ) رفعنا الله الى المراتب العلية ففي كشف القناع عن متن الاقناع للشيخ منصور ابن ادريس الحنبلي انه يحرم تعليق ما فيه صورة حيوان وستر الجدار به وتصويره فان قطع رأس الصورة او ما لا تبقى الحياة بعده فهو قطع الرأس كصدرها وبطنها او صورها بلا رأس أو بلا صدر أو بلا بطن أو جعل لها رأسا منفصلا عن بدنها أو صور رأسها بلا بدن فلا كراهة لان ذلك لم يدخل في النهي فان كان الذاهب يبغي الحياة بعده كالعين واليد والرجل حرم تعليق ما فيه وستر الجدار به وتصويره لدخوله في النهي وفيه

أيضا أنه يحرم على ذكر واثني لبس ما فيه ما فيه صورة حيوان وتعليق وستر الجدار به وتصويره كبيرة حتى في ستر وسقف وحائط وسرير ونحوها لاقتراشه وجعله مضخة فيجوز بلا كراهة وتكره الصلاة على ما فيه صورة ولويداس والسجود عليها أشد كراهة ثم قال وإن أزيل من الصورة ما لا تبقى الحياة معه كالرأس أو لم يكن لها رأس بلا بأس به ولا كراهة في المنصوص ولا بأس بلبب الصغيرة بلبب غير مصورة أو مقطوع رأسها أو مصورة بلا رأس ولا بأس بشرائها نصا للتمرين وتباح صورة غير حيوان ويكره جعل صورة الصليب في الثوب ونحوه كالطافية والدرهم والدنانير والخواتم وغيرها وصوصب تحريمه وفي مقنن الشيخ عبد الله بن قدامة الحنبلي أن المدعو للولاية أن شاهد ستورا معلقة فيها صور الحيوان لم يجلس إلا أن تزال وإن كانت مبسوطة أو على وسادة فلا بأس به وفيه أيضا أنه لا يجوز لبس ما فيه صورة حيوان في أحد الوجهين وفي شرح منتهى الإرادات للشيخ منصور بن يونس الحنبلي أنه متى قطع من الصورة الرأس أو ما لا تبقى

بعد ذهابه حياة فلا كراهة وكذا أو صورت ابتداء بالرأس ونحوه وفيه أيضاً أنه يحرم حتى على اثني لبس ما فيه صورة حيوان وتعليقه وستر جدار به وتصويره ثم قال وإن أزيل من الصورة ما لا يبقى معه حياة لم يكره نصاً ومثله صورة شجر ونحوه وكذا تصويره ولا يحرم اقتراش المصور وجعله مخدداً وفيه أنه يحرم نقش صورة حيوان على خاتم وكسبه ما بقيت عليه فهذا كقول مالك خلافاً لما نقله الطحاوي عن عمران بن حصين الصحابي أن نقش خاتمه كان رجلاً متقلداً بسيف

(فتحرر عند السادة الحنبلية) تحريم تصوير الصورة الحيوانية الكاملة وتحريم تعليقها وستر الجدار بها ولبسها وإباحتها إن كانت في ممتن وإباحتها إن نقص منها ما لا حياة بعده كقطع رأسها أو صدرها أو بطنها أو تصويرها ابتداء بلا رأس ونحوه كبل صدر أو بطن أو جعل رأسها منفصلاً عن بدنها أو تصوير رأس بلا بدن وإباحتها للنبات الصغار إن كانت ناقصة وإباحة تصوير ما لا روح له كالشجار وهذا

كله كقول غيرهم إلا فيما قدمنا من جعل المالكية الصورة  
الكاملة التي لا ظل لها مكرومة بلا تحريم إن كانت في غير  
ممتن وخلاف الأولى بلا كراهة إن كانت في ممتن وما  
نسب للقاسم بن محمد وبعض السلف من إباحة ما لا ظل له  
مطلقاً وله ولا بن القاسم وأصبح والليث من إباحتها في الثوب  
مطلقاً وللزهري منع من الكاملة ولو في ممتن .

( أما كلام السلف المجتهدين من الصحابة ) والتابعين  
رضي الله عنهم أجمعين فروى البخاري والبيهقي أن بن مسعود  
المهاجري وأبا مسعود الأنصاري رأيا صورة في البيت الذي  
دعيا إليه للولاية فرجما وأن أبا هريرة أنكر تصويرها في  
أعلا دار مروان بالمدينة المنورة وفي شرح النبي على صحيح  
البخاري عن الطحاوي قال سعد بن أبي وقاص وسالم وعروة  
وبن سيرين وعطاء وعكرمة والثوري والنخعي بكراهة  
ما كان من الصور سترادون ما يوطأ وعن الليث كراهة  
القمود على الصور وقال بن عبد البر كره الليث التماثيل في  
البيوت والأسرة والقباب والطاس والمنارات إلا ما كان زرقاً



في ثوب وذكر السنوسي والابن والنووي أن الزهري عمم  
منع الصورة الحيوانية الكاملة وأنكر مسروق ثماثيل رآها في  
صفة دار يسار بن نعيم ذكره مسلم وأتكاماً عروة على المرافق  
التي فيها ثماثيل الطير والرجال وروى الطحاوي أنه كان خاتم  
عمران بن حصين رجلاً متقلداً بسيف وروى بن أبي شيبة أن  
في بيت القاسم ابن محمد حجلة فيها تصاوير الفندس والمنقاه  
ذكره بن حجر والفندس كلب ماء والمنقاه مجهول وقيل  
طائر يخطف الثيل ويبيضه كالجبل وفي عنقه بياض كما في  
حياة الحيوان للدميري وذكر ابن حجر أن القول بأنه لا بأس  
بالصور التي ليس لها ظل هذا المذهب نقله بن أبي شيبة عن  
القاسم بن محمد قال يحتفل أنه تمسك بموم قوله عليه السلام  
إلا رقما في ثوب فإنه أعم من أن يكون مطلقاً أو مفروشا  
وذكر النووي عن آخرين وعن القاسم المذكور أنه يجوز  
من الصورة ما كان رقماً في ثوب أمتهن أم لا علق بمخاط أم لا  
وقال بن عباس وأبو هريرة الصورة الرأس فما لا رأس له  
فليس بصورة (فظهر بما سطر) أن تصوير الصورة الحيوانية

الكاملة التي لها ظل محرم اجماعا لغير البنات الصغار وأن  
 الناقصة نقصا لحياءه كقطع الرأس أو النصف أو البطن  
 أو الصدر أو خرق البطن أو تقريظ الاجزاء أو أي عضو  
 لحياءه بعده أو تقييب ذلك بصباغ مغير مباحة عند الجميع  
 ولو كان لها ظل وأن تصويرها للبنات أو تصوير مالا روح  
 له مباح أيضا عند الجميع وأن الكاملة التي لا ظل لها أن  
 كانت فيما عتنت مباحة عند الحنفية والشافعية والحنبلية والمالكية  
 إلا أنهم جعلوها خلاف الأولى بلا كراهة وإن كانت في غير  
 ممتن منعت عندهم وكرهت بلا تحريم عند المالكية وأبيعت  
 عند القاسم بن محمد وعمران بن حصين وابن القاسم المذکور  
 وابن القاسم وأصبغ والليث أباحوا تصويرها في الثياب مطلقا  
 وإن الزهري منها مطلقا إن كان كانت كانت كاملة

(ذكر الأدلة للعلماء الاجلة) أما الاجماع على تحريم  
 تصوير الصورة الحيوانية الكاملة التي لها ظل على غير البنات  
 الصغار فدليلة حديث المختار لا تدخل الملائكة بيتا فيه  
 عائيل أو تصاوير رواه الامام مالك واحمد والترمذي وابن

حبان وأبو يعلى عن أبي سعيد والامام احمد والستة عن أبي طلحة  
ومسلم عن أبي هريرة رضى الله عنهم اجمعين وحديث أن أشد  
الناس عذاباً عند الله يوم القيامة المصورون رواه الامام احمد  
والشيخان والنسائي عن ابن مسعود وحديث أنه ﷺ لما قدم مكة  
أبى أن يدخل البيت وفيه الآلهة فأمر بها فأخرجت فأخرج  
صورة ابراهيم واسماعيل في يديهما الا زلام فقال قاتلهم الله  
لقد علموا ما استقسما بها قط ثم دخل البيت رواه البخاري  
والنسائي عن ابن عباس وفي رواية دخل النبي ﷺ البيت  
فوجد فيه صورة ابراهيم وصورة مريم فقال أماهم قد سمعوا  
أن الملائكة لا تدخل بيتا فيه صورة وفي رواية أنه ﷺ  
لما رأى الصور في البيت لم يدخل حتى أمر بها فمحييت وكلها  
في صحيح البخاري وفي رواية لأبي داود أنه ﷺ أمر عمر  
في زمن الفتح وهو بالبطحاء أن يأتى الكعبة فيمحو كل صورة  
فيها وفي سيرة الحلبي انه وجد فيها صورة حمامة من عبيدان  
فكسرها عليه السلام وحديث كل مصور في النار يجعل له  
بكل صورة صورها نفس فتفتديه في جهنم رواه احمد ومسلم

عن ابن عباس وحديث من صور صورة في الدنيا كلف يوم  
القيامة أن ينفخ فيها الروح وليس بنافع رواه احمد والشيخان  
والنسائي عن ابن عباس وحديث أن النبي ﷺ هيى عن  
عن الدم وعن السكاب وكسب البني ولعن أكل الربا وموكله  
والواشمة والمستوشمة والمصور رواه البخارى وابو داود عن  
أبي جحيفة وفي حاشية النعمدى عن سنن ابن ماجه المراد صورة  
ذى الروح وقيل اذا كان لها ظل وقيل أعم وفي فتوحات الحامى  
ايالك أن تصور صورة بيدك من شأنها أن يكون لها روح  
فان ذلك أمر يهونه الناس وهو عند الله عظيم والمصورون  
أشد الناس عذابا يوم القيامة يقال للمصور أحي ما خلقت  
واقفخ فيه الروح وليس بنافع وفي لوائح الأنوار للشمرانى  
أخذ علينا العهد العام من رسول الله ﷺ أن لا تتهاون بفعل  
شيء فيه سوء ادب مع الله تعالى لتصوير الحيوانات من الطيور  
والسباع فى البيوت والاوراق والجلود المسمى بخيال الظل  
سدا لباب سوء الأدب مع الله عز وجل وطلباً لدخول الملائكة  
بيتنا بالرحمة

وفي رواية لمسلم والنسائي أن فيه التخييل ذوات الأجنحة  
 فنزعته أما منع الصورة الحيوانية الكاملة التي لا ظل لها أن  
 كانت في غير ممتهن عند الحنفية والشافعية والحنبلية وكرهتها  
 بلا تحريم عند المالكية فدلله حديث عائشة تنم النبي ﷺ  
 من سفره فأمرني أن أنزعته فنزعته رواه الشيخان وفي رواية لهما  
 أنها تسترت بقرام فيه صورة فتلون وجهه ﷺ فتهتك ثم قال  
 أن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة الذين يشبهون بخلق الله  
 ودخل أبو هريرة داراً بالمدينة فرأى في أعلاها مصوراً  
 بصور فذكر حديث قال الله من أظلم ممن ذهب بخلق كخلق  
 فليخلقوا حبة وليخلقوا ذرة رواه الشيخان وفي رواية لمسلم أنها  
 دار مروان رأى فيها تصاوير وكان لعائشة ستر فيه تمثل طائر  
 فقال لها ﷺ حولى هذا فأتى كلما دخلت فرأته ذكرت الدنيا  
 رواه مسلم والترمذي والنسائي وكانت لها قرام سترت به  
 جانب بيتها فقال لها ﷺ أميطي عنا قرامك هذا فإنه لا تزال  
 تصاويره تعرض لي في صلاتي رواه الشيخان والنسائي عن  
 أنس وصنع على رضى الله عنه طعاماً فدعاه ﷺ فدخل فرأى

سترأ فيه تصاوير نخرج وقال أن الملائكة لا تدخل بيتا فيه  
تصاوير رواه النسائي .

أما منع الزهري الصورة الحيوانية الكاملة التي لا ظل  
لها فدلله حديث أن النبي ﷺ لم كان يترك في بيته شيئا فيه  
تصايلب أو تصاوير الا نقضه رواه البخارى وأبو داود عن  
عائشة وقول على رضي الله عنه لأنى الهياج الأسدي الأبعدك  
على ما بعثى عنه رسول الله ﷺ أن لا تدع تمثالا الاطمسته  
ولا قبرا مشرقا الا سويته وفي رواية ولا صورة الا طمسها  
رواه احمد ومسلم وأبو داود والترمذى .

أما أباحة بعض السلف والقاسم بن محمد احدى فقهاء المدينة  
وعمران بن حصين رضي الله عنه الصورة الحيوانية الكاملة التي  
لا ظل لها مطلقا ولو كانت في محل غير ممتن وكذا أباحة  
القاسم المذكور وابن القاسم واعبغ الليث وغيرهم تصوير  
مالا ظل له في الثياب فدلها أن زيد ابن خالد حدث عن أبي  
طلحة أن رسول الله ﷺ قال ان الملائكة لا تدخل بيتا فيه  
صورة ثم اشتكى زيد فعاده بسرأ بن سعيد وعبيد الله بن الأ-ود

فإذا على بابه ستر فيه صورة فقال بسر لعبيد الله لم يخبرنا زيد  
عن الصور يوم الأول فقال عبيد الله لم تسمعه حين قال إلا  
رقماً في ثوب رواه الشيخان وأبو داود والنسائي والطحاوي  
وعاد عبيد الله بن عبد الله أبا طلحة وعنده سهل بن خنيفة  
فدعا أبو طلحة انساناً فنزع غطاء من تحته فقال سهل لم فقال  
فيه تصاوير فقد قال رسول الله ﷺ ما قد علمت أي أن  
البيت الذي فيه صورة لا تدخله الملائكة قال سهل لم يقل أي  
رسول الله ﷺ إلا ما كان رقماً في ثوب قال أبو طلحة بلى  
أي قد قال رسول الله ﷺ ذلك ولكنه أي نزعه من تحتي  
أطيب نفسي رواه الإمام مالك وأحمد والنسائي والطحاوي وقالت  
عائشة خرج رسول الله ﷺ غداة وعليه مرط مرحل رواه  
مسلم فقرأ لها مرحل يروي بالخاء المهملة أي فيه صورة رحل  
الابل ويرى بالجم المعجمة أي فيه صورة الرجال أو مراجل  
القدور وفي شرح الآلي والسنوبي المالكيين على صحيح مسلم  
أنه أجاز ابن القاسم تصوير ما لا ظل له في الثياب لقوله عليه  
السلام إلا رقماً في ثوب وعليه أصبغ واليث والقاسم

ابن محمد وسهل بن حيف وقال الطحاوي الحنفى يحتمل  
أنه عليه السلام أراد رقماً يوطأ ويتهن كالوسط والوسائد  
وقيل حديث كراهة الثوب الذى فيه تصاوير منسوخ بحديث  
الا ما كان رقماً فى ثوب كفى شرح العيني على صحيح البخارى  
وحمله النووي على رقم صورة غير ذى الروح وأجيب عنه بجواز  
ذلك فى الثوب وغيره وقال الشيخ محمد السندى الحنفى فى حاشيته  
لمجتبى النساءى عند ذكر حديث الا رقماً فى ثوب يريد مالا  
ظل له وفى التيسير شرح مختصر الشيخ خليل للسنبورى  
المالكى كأنما استخفت الرقوم فى الثياب لأنها لا ظل لها والمخطوط  
ما كان على هيئة ما يحى وله روح والمستخف ما كان يخالفه  
وقال النووي فى شرح صحيح مسلم قوله **وَلَا يَتَجَشَّأْنَ** الا رقماً فى  
ثوب يحتاج به من يقول بأباحته ما كان رقماً مطلقاً كما سبق  
أى عن آخرين والقاسم ابن محمد أنه يجوز من الصورة ما كان  
رقماً فى ثوب أمتن أم لا علق بخائط أم لا وقال النووي أيضاً  
قال بعض السلف إنما نهى عما كان له ظل ولا بأس بالصورة  
التي ليس لها ظل قال وهذا مذهب باطل وأستدل بأن الستر



الذي أنكر عليه السلام الصورة فيه ليس بصورته ظل مع باقي الأحاديث المطلقة فاعترض عليه الحافظ بن حجر في فتح الباري فقال المذهب المذكور نقله ابن أبي شيبة عن القاسم بن محمد بسند صحيح أن في بيته حجلة فيها تصارير الفندس والمنقاء في إطلاق كونه مذهباً باطلاً نظر أذ يحتمل أنه تمسك في ذلك بعموم قوله عليه السلام لا رقاً في ثوب فإنه أعم من أن يكون مطلقاً أو مفروشا وكأنه جعل إنكاره على عائشة تعليق الثوب مركباً من لونه مصوراً ومن كونه ساتراً للجدار والقاسم ابن محمد أحد فقهاء المدينة وكان من أفضل أهل زمانه وهو الذي روى حديث النمرقة فلولا أنه فهم الرخصة في مثل الحجلة ما استبحر استعماله وروى الطحاوي في معاني الآثار أنه كان نقش خاتم عمران بن حصين رجلاً متقلداً بسيف فالذي فهم أن علة إباحة الصورة الحيوانية الكاملة التي لا ظل لها في الثوب عدم ظهور الظل أباح كل ما لا ظل له كان في ممتن أو غيره والذي فهم أن العلة كون الثوب مما يمتن أباح ما لا ظل له إذا كان في ممتن فقط هذا كله في الصورة

الحيوانية الكاملة التي لا ظل لها فهي التي منها غير المالكية في غير الممتن وأباحوها في الممتن وكرهها المالكية بلا تحريم في غير الممتن وجعلوها خلاف الأولى بلا كراهة في الممتن ومنها الزهري مطلقا وأباحها القاسم بن محمد وعمران مطلقا وأباحها القاسم وابن القاسم وأصغ والليث وأما الكاملة التي لها ظل فالإجماع على منعها كما أن الناقصة نقصا لأحياء معه أتفقوا على أبياحتها وإن كان لها ظل أما إباحة الجمهور من المالكية والحنفية والشافعية والحنبلية وغيرهم سوى الزهري الصورة الحيوانية الكاملة التي لا ظل لها إذا كانت في محل ممتن أو إذا انقطعت إلا أن المالكية جعلوها خلاف الأولى بلا كراهة فدللها أن عائشة رضي الله عنها اشترت تمرقة فيها تصاوير فلما رآها رسول الله ﷺ قام على الباب فلم يدخل فعرفت في وجهه الكراهية فقالت يا رسول الله أتوب إلى الله وإلى رسوله ماذا أذنبت فقال ما بال هذه التمرقة قالت اشتريتها لك لتعمد عليها وتوسدها فقال إن أصحاب هذه الصورة يمدبون يوم القيامة

يقال لهم أحير ما خلقتم ثم قال أن البيت الذي فيه الصورة لا تدخله الملائكة رواه الامام مالك واحمد والبخاري ومسلم وزاد في روايته أن عائشة قالت فأخذته بجماته مرفقتين فكان ﷺ يرتفق بهما في البيت وفي اعانة الطالبين حاشية السيد البكري على فتح المعين أن هذه المرفة كانت منصوبة غير ممتنعة حين امتناعه عليه السلام من الدخول عليها ولما صارت الى هيئة الامتنان أو تقطعت الصورة استعملها عليه السلام وروى الامام احمد أنه عليه السلام اتكأ على مخدة فيها صورة وكذلك عروة وسنرت عائشة بقرام على باب سهوتها فيها تصاوير فنهكه رسول الله ﷺ وقال أشد الناس عذاباً يوم القيامة الذين يضاهون بخلق الله قالت عائشة فجعلناها وسادة أو وسادتين وفي رواية أنها اتخذت على سهوة لها سترًا فيه تماثيل فنهكه ﷺ فأخذت منه مرفقتين فسكاتتا في البيت يجلس عليهما النبي ﷺ رواهما البخاري في باب ما وطئ من التصاوير وكذا مسلم وقالت عائشة رأته ﷺ متكأ على مرفة فيها تصاوير ذكره ابن عبد البر المالكي والشيخ منصور الحنبل.

وسُترت عائشة بنمط على بابها فنهك عليه السلام قالت عائشة  
فقطعتنا منه وسادة أو سادتين وحشوتها ليفاً فلم يعب ذلك  
وفي رواية كان لها ثوب فيه تصاوير محدود إلى سهوة فكان  
النبي صلى الله عليه وسلم يضلي إليه فقال أخريه عني قالت فجعلته وسائد  
رواها مسلم والنسائي ونصبت عائشة سترًا فيه تصاوير فزعه  
عليه السلام قالت فقطعته وسادتين فكان يرتفق عليهما وفي رواية  
قالت دخل النبي صلى الله عليه وسلم على وقد سُترت غطا فيه تصاوير  
فنهكه فأخذت منه وسادتين رواه مسلم .

أما أباحة الجمهور المالكية والحنفية والشافعية والحنبلية  
الصورة الحيوانية التي لها ظل إذا نقصت نقصاً يمنع الحياة  
كقطع الرأس أو النصف أو الصدر أو خرق البطن أو تفريق  
الأجزاء أو تعيب ذلك بصيغ مغير فدليه استعماله عليه السلام . وفيه  
تصاوير بعد القطع والتغيير في شرح ابن حجر والقسطلاني  
والكوراني على صحيح البخاري أنه لما قطع الستر وقع القطع  
في وسط الصور فخرجت عن هيئتها فلذا صار يرتفق بها  
وكذا من أدلتها ما رواه الإمام أبو حنيفة في مسنده عن علي

كرم الله وجهه والامام احمد في مسنده وابو داود والترمذي  
 والنسائي وابن حبان والطحاوي والبخاري وذكره ابن حجر  
 والقسطلاني والشمراي عن أبي هريرة رضي الله عنه كان  
 علق في بيت رسول الله ﷺ ستر فيه تماثيل فأبطأ جبريل  
 عليه السلام ثم أتاه فقال ما أبطأك عني قال انا لاندخل بيتا فيه كلب ولا  
 تماثيل فأبسط الستر ولا تعلقه واقطع رؤوس التماثيل وأخرج  
 هذا الجرو وفي رواية الترمذي عن أبي هريرة كان في باب  
 البيت تماثيل الرجال وكان في البيت قرام ستر فيه تماثيل وكان  
 في البيت كلب فمر برأس التماثيل الذي بالباب فليقطع فيصير  
 كهيئة الشجر ومر بالستر فليقطع وتجعل منه وسادتين  
 منبوذتين توطئان ومر بالكلب فيخرج وفي رواية النسائي  
 عنه استأذن جبريل على النبي ﷺ فقال أدخل فقال كيف  
 أدخل وفي بيتك ستر فيه تصاوير فأما أن تقطع رؤوسها أو  
 تجعل بساطاً يوطأ فأنا معانير الملائكة لاندخل بيتاً فيه  
 تصاوير وفي فتح الباري لابن حجر وارشاد الساري للقسطلاني  
 أن في هذا الحديث ترجيح القول بأن الصورة التي تمنع الملائكة

من الدخول هي التي تكون باقية على هيئتها مرتفعة غير ممتنة  
فأما لو كانت ممتنة أو غير ممتنة لكنها غيرت عن هيئتها أما  
بقطعها من نصفها أو بقطع رأسها فلا امتناع وذكره صاحب  
شرح السنة وزاد قوله أو حلت أو صالها وزاد المالكية والشافعية  
قولهم أو خرق بطنها وزاد الحنبلية قولهم أو قطع صدرها  
والمدار على نقص مالا حياة بئمه وزاد السندى الحنفى فى  
حاشيته على مجتبى النساءى قوله فأما أن تقطع رؤسها بوضع  
صبغ يغير على موضع الرأس وقال عند قوله تصاوير أي سليمة  
غير مهانة ويقطع الرأس أو بالجمل بساطا يزول ذلك أما أباحة  
الجمهور من المالكية والحنفية والشافعية والحنبلية وغيرهم  
الصورة الحيوانية التي لها ظل للبنت الصغار فذليلها حديث  
عائشة أنها كانت تلعب بالبنات عند رسول الله ﷺ قالت  
فكانت تأتيني صواحي فكن ينفعن منه ﷺ فكان يسربهن  
الى رواه مسلم وابن وهب المالكي قال القاضي عياض فيه  
جواز اللعب بهن وهن محبوبات من الصور المنهي عنها  
لهذا الحديث ولما فيه من تدريب النساء في صغرهن لأمر

أنفسهم ويوتن وأولادهن وقد اجاز العلماء يمين وشراعهن  
 وذكره النووي وأما باحة الجمهور من المالكية والحنفية والشافعية  
 والحنبلية وغيرهم من الأعيان تصوير ما ليس من الحيوان فدليلة  
 أن رجلاً قال يا ابن عباس أمامي شئ من صنعة يدي وأنا اصنع  
 هذه التصاوير فأجابه بمحدث من صور صورة قال الله معذبه حتى  
 ينفخ فيه الروح وليس بنافخ فيها بذاً فرب الرجل ربوة شديدة  
 واصفر وجهه فقال له ابن عباس ومحك أن أبيت إلا أن  
 تصنع فعليك بهذا الشجر وكل شئ ليس فيه روح رواه  
 البخاري وقالت عائشة خرج رسول الله ﷺ غداة وعليه  
 مرط مرحل من شعر أسود رواه مسلم والمرحل بالهاء المهملة  
 المنقوش عليه صورة رجال الأبل وبالجمجمة المنقوش  
 عليه صورة الرجال أو مراجل القدور كما في نسخة النووي  
 وعياض وتفسير الخازن وفيه دليل لجواز تصوير غير الحيوان  
 أما كراهة مجاهد تصوير ما يشتر من الأشجار فقال عياض  
 لم يقله غيره من ذوى الاعتبار أما ما روى ابن ماجه عن أبي  
 أمامة أن امرأة أخبرته ﷺ أن زوجها في بعض المغازي

فاسنأذنته عليه السلام أن تصور في بيتها نخلة فنمها فضمقوه  
بغير بن معدان أحد رواته وأما لها لهما لعدم الفائدة أو لفية  
صاحب البيت وعدم أذنه وأما تصوير غير الحيوان بجائز  
( تنبيه ) في فتح الباري لابن حجر عند ذكر آية سليمان  
يعملون له ما يشاء من محاريب وتماثيل أنها كانت من نحاس أو  
خشب أو زجاج وكانوا يعملون اشكال الانبياء والصلحين  
ليتعبدوا لعبادتهم وكان ذلك جائز في شريعتهم ونهى شرعنا  
عنه وذكره المفسرون أيضا اهـ .

فقد تحصل أن الجمع على تحريمه من تصوير الاكوان  
ما اجتمع فيه خمسة قيود عند أولى العرفان أولها كون الصورة  
للانسان او الحيوان ثانيهما كونها كاملة لم يعمل فيها ما يمنع الحياة  
من التقصان كقطع رأس أو نصف أو بطن أو صدر أو خرق  
بطن أو تفريق أجزاء الجسم ثالثهما كونها في محل يعظم لافى  
محل يسام بالوطى والامتهان رابعها وجود ظل لها في العيان  
خامسها ان لا تكون لصغار النبات من النسوان فان اتقى قيد  
من هذه الخمسة كانت ما فيه اختلاف العلماء الا عيان فتركها



حيثئذ اوردع واحوط للإديان وعند تكامل القيود الخمسة يجب تركها على الانسان أما تفضيل ذلك فهو كما تقدم اذا كانت حيوانية كاملة لها ظل حرمت اجماعا على غير النبات الصغار وان كانت حيوانية كاملة لا ظل لها فمننا ان كانت في غير ممتن منعت عند الحنفية والشافعية والحنبلية وكرهت عند المالكية وبيحت عند بعض الساف والقاسم بن محمد احدثهم المدينة المنورة وان كانت في ممتن اى وهي كاملة لا ظل لها ابيحت عند المالكية والحنفية والشافعية والحنبلية الا أن المالكية قالوا لا تكره ولكنها خلاف الاولى وابعها ابن القاسم واصبح من ائمة المالكية والليث والقاسم بن محمد في الثياب وكرهها الزهري مطلقا وان كانت ناقصة نقصا يمنع الحياة ابيحت عند الحنفية والمالكية والشافعية والحنبلية ولو لها ظل وان كانت للنبات الصغار ابيحت عند جميعهم ايضا وكذا ان كانت من غير الحيوان جعلنا الله تعالى من اهل الرضوان اه . خاتمة إذا حصل فهم ماسطرنا من التفاصيل المذكورة في أحكام تحصيل فليفهم ايضا عدم ظهور الفرق بين فعلها بمباشرة اليد

وبين محصيلها بسبب تحريك اليد أو أى عضو لآلة التصوير  
أو صنعها لذلك المقصد فإن ما يحصل بآلة الخياطة المسماة بالمكنة  
وآلة الطحن والحرق والسقي وطبع الكتب والتحريق وأجولة  
الصيد وما ينشأ عن حفر بئر ونحوها وإيقاف دابة مؤذية في  
طريق وإيقاد نار لتحريق وامثال ذلك ينسب إلى من هو  
السبب فيه قال الله تعالى في النفس التي لها ما كسبت وعليها  
ما اكتسبت وقال في اليد ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت  
أيدي الناس وقال النبي ﷺ على اليد ما أخذت رواه الامام  
احمد وابو داود والترمذي والنسائي والحاكم عن سمرة فاليد  
أو العضو الآخذ الآلة للتصوير يكون عليها ما ينشأ من ذلك  
لأجل التسبب في حصول التأثير فهي تودى ذلك يوم  
النشور فن جالس وهو مكشوف العورة لكن لا يراها من  
يجنبه أو بقدامه بقليل الا بالثقات اليها أو بتأمل طويل ثم  
أن انسانا نصب مرآة في مقابلتها ومقابلة جليسه الذي كان  
لا يراها ان لم يلفت اليها فصايرى صورتها في المرآة فأن  
الذي نصبها يعد كاشفا لصورة غيره بما تسبب من امره ومن

قنابل ضياء الشمس بألة تجذبه الى شيء فاحترق فإنه يسمى  
 محرقا ويضمن ومن أخذ صورة خطوط كتاب بألة طابع  
 صني طابعا ومن وضع ماء في اناء وقابل به حر الشمس فظهرت  
 فيه حرارتها سمي مسخنا كما يسمى محرك آلة الخياطة خياطاً  
 وفي كتاب قوانين الأحكام الشرعية للشيخ محمد بن جندي  
 المالكي أن الفعل يجري مجراه التسبب كمن فتح حائطاً للرجل  
 فتركه مفتوحاً فسرق منه شيء أو فتح قفص طائر فطار أو  
 حل قيد دابة فهربت أو حل عبداً موثقاً فابق أو أوقد ناراً  
 في يوم ريح فأحرقت شيئاً أو حفر بئراً بحيث يكون حفرة تمدياً  
 فسقط فيه انسان أو سببه أو قطع وثيقة حق فضايع ما فيها  
 من الحقوق فمن فعل شيئاً من ذلك فهو ضامن لما استهلكه  
 أو أتلفه أو تسبب في اتلافه وفيها ومن أمسك انساناً لا آخر  
 حتى قتله قتلاً جليماً وقال الشافعي يقتل القاتل ويمدد الممسك  
 وفي مختصر الشيخ خليل المالكي وشرحه الدردير اشترى في  
 العبد طارداً طرده له مع ذى حباله أو حفرة ولولاها أي لولا  
 الطارد وذو الحباله أو الحفرة لم يقع الصيد ويكون اشتراكهما

بحسب فعلهما وفيها أيضاً أن من حضر بئراً في أرض في طريق  
الناس فتردى فيها شيء ضمن وأن من أجهج ناراً في يوم  
شديد الريح فأحرقت شيئاً ضمن وأن من فتح قيد مقيد  
فايق أو فتح باباً مغلقاً على غير عاقل فذهب أو فتح حرزاً  
فانه يضمن وفيهما أيضاً أنه يقتل المتسبب مع المباشر أحافر  
بئر لمعين فرداه غيره فيها قال الشيخ أحمد الدردير إذا اجتمع  
المباشر والسبب فالقصاص عيبه. وفيها أيضاً أن الشخصين  
إذا اشتركا في آلة العمل يشتركان في أجرته وذلك لأن  
العمل الحاصل بآلتهما كالحاصل بأيديهما

وفي مجلة الأحكام للحنفية إذا عقد الشركه اثنان بأن  
يتقبلا العمل على أن الدكان من أحدهما والآلات والادوات  
من الآخر يصح أو على أن الدكان من أحدهما ومن الآخر  
العمل يصح

وفيها أنه لو فتح أحد باب اصطبل لآخر وفرت  
حيواناته وصاعت أو فتح باب قفص وفر طيره ضمن وفي  
القنواي الهندية في فقه الحنفية إذا وضع الرجل في الطريق

حجراً أو بنا فيه أو أخرج من حائط جذعاً أو صخرة شاخصة في الطريق أو شرع كنيفاً أو جناحاً أو ميزاباً أو ظلة أو وضع جذعاً فمر صامناً إذا أصاب شيئاً وأتلفه وأن من رش كل الطريق أو أحدث الخشب في كله فر عليه مار وعثر به ضمن الرأس والواضع وأن مرت دابة فمطبت يضمن ومن وضع شيئاً في الطريق وعثر به رجل ومات ضمن وكذا من أوقف سبماً في الطريق يضمن ما أتلفه ومن وضع حجراً فاحترق به شيء ضمن ومن حفر بئراً في طريق المسلمين من غير فتاوي فوقع فيها إنسان ومات من وقوعه أجموا على أنه يجب الدية على عاقلته

وفي الدر المختار للشيخ محمد علاء الدين الحنفى أن من أخرج إلى الطريق العامة كنيفاً أو ميزاباً أو جرحناً أو دكاناً بحيث يضر ذلك فأتى به أحد فدبته على عاقلته لتسببه وأن من حفر بئراً في طريق أو وضع حجراً فتلف به إنسان فالدية عليهم أو بهيمة ضمن من ماله قال لأنه السبب وفي صحيح البخارى وغيره أن سعيد بن جبير قال كنت مع ابن عمر حين

أصابه سنان الرمح في أخص قدمه فلزقت قدمه بالركاب  
فنزلت فنزعته وذلك بمنى فبلغ الحجاج أى ابن يوسف فجعل  
يعوده فقال لو تعلم من أصابك فقال ابن عمر أنت أصبتى قال  
وكيف قال حملت السلاح في يوم لم يكن يحمل فيه وأدخلت  
السلاح الحرم ولم يكن السلاح يدخل الحرم وفي رواية قال  
أصابني من أمر بحمل السلاح في يوم لا نخل فيه حمله وفي  
شرحه للمعنى الخنفي وابن حجر الشافعي أن فيه نسبة الفعل  
الى الأمر بشيء يتسبب منه ذلك الفعل وقال تعالى في فرعون  
يذبح أبناءه لأنه السبب أما مارواه الشيخان والرمذى وابن  
حبان أن عائشة رضى الله عنها قالت قال لى رسول الله ﷺ  
وأنت في المنام يحى بك الملك في سرقة من حرير فقال لى  
هذه امرأتك فكشفت عن وجهك الثوب فإذا أنت هي في  
شرحه للتمسطلاني أن جبريل أتاه بها في سرقة من حرير أى  
تمثلها وفي فتح الباري لأبن حجر عن الأخرى عن عائشة  
لقد نزل جبريل بصورتى في راحة حين أمر رسول الله أن  
يتزوجني وفي شرحه لآليني ان هذا يشهر بمجواز الى الاجنبية

للخطبة لأن منام الانبياء وحي فيقال في هذا بأنه لاجحة فيه  
لا باحة تصوير لأن هذا التصوير لم يكن للمكلف فيه تسبب  
ولا تدبير والنهي إنما يتوجه الى ما يفعله المكلف مباشرة أو  
تسبباً وبأن الرقم في الثوب مستثنى من النهي والعيب .

أما القول بأن أخذ الصورة بالآلة هو عبارة عن حبس  
الظل بطريقة مخصوصة وأن من المعلوم أن كل جسم كثيف اذا  
قابل جرماً مذبذباً يحدث له ظل فيه فيقال فيه من علم ذلك وفعله  
ظهر أنه متمم وراضي بتسببه في التصوير اما القول بأن أخذ  
الصورة بتلك الآلة ليس الا حبس الظل الناشئ بمخلاق الله  
وأن ذلك ليس أبجاء للصورة وان معنى التصوير هو ايجاد  
الصورة وصفها بعد ان لم تكن فيقال في ذلك أن هذه الصورة  
الثانية الثابتة الباقية في محل الانطباع حادثة الآن فيه وصاحب  
الآلة هو التسبب فيها ومن فعل شيئاً أو تسبب فيه نسب اليه  
أما القول بأن هذا لا تصوير فيه وإنما هو منع للظل  
الذي خلق الله تعالى من زواله اذا زالت مقابلة الكثيف  
للخبر وجعله مستمر الوجود وأن الله تعالى قال ألم تر الى ربك

كيف مد الظل، فيقال فيه أنه يحبس عين ظال ذلك الشخص الذي لا سبب له في وجوده وإنما حبس مثل ظله الذي تسبب فيه لأن الظل الأول يذهب بذهاب صاحبه وعلى فرض ما قيل يقال أن قوله هو منع للظل الذي خلق الله تعالى من زواله فيه اقرار بأنه المتسبب فينسب الفعل والأمر الذي ينشأ عنه إليه وأما قوله تعالى «ألم تر إلى ربك كيف مد الظل» فإنه تعالى قال أيضاً هو الذي جعل الشمس ضياء والقمر نورا ومع ذلك من قابل ضيائها الحار بآلة تجذبه إلى شيء فاحترق به فإنه يسمى محرقاً ويضمن وهو لم يزد على حبس ضوءها الحار الأصلي الذي هو خلق الله وكذا من فتح طاقة فوصل نور القمر إلى بيت مظلم فإنه يسمى منوراً وهو لم يزد على حبس نوره الأصلي المخلوق بما تسبب وأيضاً أن الصورة المأخوذة الباقية ليست مجرد ظل الشخص أو مثل ظله بل فيها من أوصاف الشخص ولونه زيادات على ظله حتى أن من عرف شخصاً إذا رأى هذه الصورة عرف أنها صورة فلان بخلاف مجرد ظله فالظل في آية كيف مد الظل هو تقيص الصح الضيء الحاصل من



الحاجز بينك وبين الشمس كما في القاموس ونهاية ابن الأثير  
كما قال تعالى «ثم جعلنا الشمس عليه دليلاً» وقد لا يرى وقت  
الاستواء كما قال «ثم قبضناه البنا قبضاً سيراً» في هذه الصورة  
زيادات على الظل من صفات الشخص المظل. أما القول بأنه  
يجوز اقتناء قميص جنة الحيوان بعمل أمور تحفظها من البلى  
والتعفن فيقال فيه ليس في ذلك تسبب في تصوير صورة  
أخرى وإنما فيه تسبب في إبقاء الأصلية. وأما القول بأن  
ذلك كاستمرار وقوف الإنسان أمام المرأة منجبا ظله فيها مدة  
من الساعات فيقال فيه إنما جاز ذلك لزوال ظله وصورته  
منها ذهب من هنالك لتلك كانت له صورة مرآة ينظر فيها  
ويقول الحمد لله اللهم كما حسنت خلقي فحسن خلقى أما إذا  
أخذت صورته بحيث تبقى بعد ذهابه كان في ذلك تسبب في  
التصوير وأخرج الصورة عن حكم نفسه وتصرفه إلى حكم  
غيره وتصرفه أن شاء أراها لأجنبية منه أو مكن عدوه من  
معرفة شكله فيمود الضرر إليه بطله وفي الحديث لا تبأثر المرأة  
المرأة فتتبعها لزوجها كأنه ينظر إليها ولا الرجل الرجل رواء

الامام احمد والشيخان وأبو داود والترمذي عن ابن مسعود.  
وأما القول بأن غلة حرمة التصوير هي معناها خافي الله وأن  
التصوير هو إيجاد الصورة وأن أخذ الصورة بالآلة هو  
حبس ظل الشاخص وليس فيه الا حبس الظل الناشئ بخلق  
الله فلم يوجد فيه غلة التعريم من مضاهات خلق الله التي هي  
إيجاد صورة حيوان بعد أن لم تكن فيقال فيه أن المضاهات  
موجودة لأن هذه الصورة الباقية التي تسبب فيها انما هي مماثلة  
للصورة الأولى لا عينها لأنها ذهب بذهاب الشخص لأن ظل  
الشاخص وعين صورته لا يفارقانه فتكون الصورة الباقية  
مماثلة فقد وجدت المضاهات التي هي المشابهة كما في نهاية ابن  
الانير وشرح الحديث والقاموس وفي المصباح أن المضاهات  
مشاكله شيء بالشيء وأن معنى مناهاه عازمته وبراه وأن  
في الحديث أشد الناس عذاباً يوم القيامة الذين يضاهون خلق  
الله أي يعارضونه بما يعملون والمراد المصورون وإذا فهم بأن  
هذه الصورة الباقية التي تسبب فيها انما هي مماثلة للأصلية التي  
لم تسبب فيها لا عينها وحقيقتها علم وجود المضاهات التي هي

علة التحريم وعليه فانما يقال في أخذ الصورة بالآلة أنه حبس أو منع لثل الظل الذي خلقه الله من زواله إذا زالت المقابلة بزيادة لفظ مثل لأن عين الصورة التي لم يتسبب فيها قد زال بذهاب صاحبها وإذا ثبت أن الباقية هي المثل وأنه التسبب فيها وجدت المضاهات وصح نسبة فعلها اليه بالتسبب وانما يقال حبس الظل الاصلى بلا زيادة لفظ مثل إذا كان الشاخص موجوداً في مقابلة الحرم المنير كحالته المقابل للمرأة وأما بعد ذهابه فالباقي مثل ظله لآعينه لأن ظله لا يفارقه فصاحب الآلة متسبب في تصور مثل ظله لا في بقاء عين ظله بعد ذهابه فتوجد المضاهات وثبت نسبة الفعل اليه بالتسبب .

أما قول المطايعي أن المصور الذي لا يصور شكل الحيوان فأنى أرجوا أن لا يدخل في هذا الوعيد ثم احتج بأن ما يصوره فاقد لأعضاء كثيرة لا تعيش بدونها وفاقد للجسم وكذا القول بأن تصوير ما لا ظل له ولو كاملاً داخل في الرقعة في الثوب وهو مستثنى فيقال في ذلك بأنه ليس المراد بهذا أباحة التصوير بالآلة على الإطلاق وانما المراد أن الصورة

إذا لم يتكامل فيها القيود المائة خرجت عما يحرم بالاتفاق وقد ذكرنا سابقاً أن التفاصيل التي في الصورة الموضوعة باليد لوجود التنكسب هي التي تكون في المأخوذة بتجريك العضو للآلة لوجود التسبب .

ولنلحق بتلك الرسالة ما قيل في ذلك الموضوع في مجلة مشيخة الأزهر الشريف المسماة بنور الإسلام من الاسئلة وأجوبتها لتكون تلك الرسالة حاوية لكل ما اشتبهت عليه مسائل التصوير وما قيل فيها وهذا نص ما قيل في تلك المجلة وورد إدارة المجلة الاسئلة الآتية

س ما حكم الشرع الشريف في التصوير الفوتوغرافي وهل الصور الفوتوغرافية تمنع دخول الملائكة في المحل الذي توجد فيه ؟ وما حكم الشرع الشريف في إقامة تماثيل العظماء هل يجوزها أو يحرمها

عبد المجيد رضوان

تاجر بوادي حلقا

س هل يحرم التصوير الشمسي (الفوتوغرافي) وإذا  
كان هل الحرمه مطلقه أم هناك تفصيل  
محمد علي حسن طرابلس

بالقسم العالي بالأزهر الشريف  
س هل يجوز حمل الصور والتماثيل والنظر إليها  
واقتناؤها في المكاتب والبيوت وإذا كان ذلك  
حراماً فما حكمة التحريم

وهل هناك فرق في التحريم بين التصوير الشمسي  
والرسم باليد (النصفي والكامل) وصنع التماثيل النصفية والكاملة)  
وهل تصوير ما فيه روح ومالا روح فيه سواء وما رأى  
نور الاسلام في اقامة تماثيل لعظماء الرجال بالمبشرين المسيحية  
والمنتزهات الكبيرة

صالح محمد حسين عماشه  
مأذون الشرع الشريف بميت عزب دقهلية  
س هل يجوز التصوير الشمسي  
محمد عادل الازهري

الجواب :- يذكر فريق من أهل العلم حكم الصور وما جرى فيها من خلاف غير فارقين بين صنعها واقتنائها ويروي فريق منهم أن في الصور التي يحرم صنعها ما لا يحرم اقتناؤه وطريقة هذا الفرق تدعونا الى أن نبحث عن صنع الصور ثم نبحث عن اقتناؤها واقتنائها والله ولي التوفيق .  
التصوير :

ورد في التصوير أحاديث صحيحة منها حديث « أن أشد الناس عذاباً عند الله يوم القيامة المصورون » في صحيح الإمام البخاري . وحديث « أشد الناس عذاباً يوم القيامة الذين يضاؤون بخلق الله » ولما كان ظاهر هذين الحديثين يحمل المصور في أشد المذاب الذي هو جزاء الكافرين . وأصول الشريعة تقضي أن عقوبة فعل المحرم لا تبلغ أشد المذاب حمل بعض أهل العلم الحديث الأول على من يصور ما يمد من دون الله وحملوا الحديث الثاني على من يصور قاصداً أن يضاهاى خلق ومن يصنع الصور قاصداً لأن تعبد من دون الله أو يصنعها قاصداً التشبه في فعله بخلق الله فقد

جاء بما لا يفعله إلا جاحد فيستحق أن يكون من أشد الناس عذاباً يوم القيامة .

ومقتضى فهم الحديثين على هذا الوجه يخرج من وعيدهما من يصور مالا يعبد ومن يصور غير قاصد المضاهاة بخلق الله سبحانه وتعالى

ووردت أحاديث في وعيد المصورين بالمذاب دون أن تجعلهم في أشد مرأته كحديث « أن اصحاب هذه الصور يعذبون يوم القيامة ويقال لهم احيوا ما خلقتم » وحديث « من صور صورة كلف يوم القيامة أن ينفخ فيها الروح وليس بنافخ » .

جاءت هذه الأحاديث وهي تدل بظاهرها على حرمة التصوير بوجه عام ولكن العلماء اختلفوا في حكم تصوير الحيوان والانسان على حسب اختلاف أنظارهم في فهم هذه الاحاديث والثقفة في علة النهي واختيار طريق الجمع بين ما يظهر في بعضها من تعارض فذهب فريق الى المنع من صنعها بأطلاق وقالوا تصوير الحيوان حرام بكل حال وسواء

كان في ثوب أو بساط أو دينار أو درهم أو فلس أو أناء أو حائط وسواء في هذا كله ماله ظل ومالا ظل له .

وأستثنى بعض أهل العلم من منع تصوير ماله ظل الصور التي تصنع للعب البنات لما ورد فيها من الرخصة ذكر هذا القرطبي في تفسيره ونقل الماوردي في الاحكام السلطانية أن ابوسعيد الاصطخري من أصحاب الإمام الشافعي تقلد حسبة بغداد في أيام المقتدر وأقر سوق اللعب ولم يمنع منها . وقال: قد كانت عائشة رضي الله عنها تلعب بالثبات بمشهد رسول الله ﷺ فلا ينسكركه عليها . ثم قال : وليس ما ذكره من اللعب ببيد من الاجتهاد .

وأجاز بعض أهل العلم كاصنع بن الفرج المالكي صنع الصور مما لا يبق طويلا كالعجين ومن هذا ما يصنع في شكل الحيوان من الحلوى قال القرطبي في تفسير قوله تعالى (يعملون له ما يشاء من محاريب وتماثيل) قد استثنى من هذا الباب لعب الثبات وما يصنع من الحلوى او العجين ووجه نظرهؤلاء أن صورة ما يعظم ويعبد من دون الله ليس من شأنها أن



تصنع مما لا يبقى زمناً طويلاً .

وقيد آخرون منع الصورة المجسمة بتمام الأعضاء الظاهرة  
أما إذا كانت الصورة ناقصة عضو أو قطع من الحيوان فقد  
معه الحياة كالرأس والبطن فصنعها غير مجرم عند هؤلاء ووجه  
هذا القيد أن الحديث يقول في وعيد المصورين « ويقال لهم  
أحيوا ما خلقتهم » ومقتضاه أن يكون الصورة تامة الأعضاء  
التي لأحياء لها بدونها ولا ينقصها إلا تفخ الروح الذي يكون  
به الأحياء ورأى بعض الفقهاء فيما حكاه أبو محمد الجويني  
جواز نسج الصور في الثوب وافتي آخرون بإباحة التصوير  
على الأرض ونحوها ، وقال الخطابي الذي يصور أشكال  
الحيوان ( أي يصنع صورتها دون أن يكون لها ظل ) أرجو  
أن لا يكون دخالاً في هذا الوعيد ومما يصح أن يكون  
مستنداً لهؤلاء أن النبي ﷺ لما أخبر أن الملائكة لا تدخل بيتاً  
فيه صورة . قال : إلا رقماً في ثوب : وهذا الاستثناء وإن ورد  
في سياق النهي عن اتخاذ الصور فهو يؤذن بأن رقم الصور  
في الثوب غير داخل فيما حرم من التصوير

وذهب بعض الناس في الشذوذ الى مكان بعيد فأجازوا  
تصوير ماله ظل بإطلاق حكمي هذا القول بعض المفسرين عند  
خوله تعالى ( يعملون له ما يشاء من محاريب وتماثيل ) قال ابن  
عطية وذلك خطأ ولا أعلم من أئمة العلم من يجوز له ولا حجة  
لهم في هذه الآية على جواز تصوير ماله ظل ولو سلمنا أن  
هذه التماثيل التي كانت تعمل لسلطان عليه السلام من قبيل  
الصور ذات الاجسام الثامة الأعضاء فإن الآية حديث عما  
يعمله الجن لسلطان عليه السلام وشرع من قبلنا ليس شرعاً  
لنا عند كثير من أهل العلم حتى يقوم الدليل على مشروعيته  
ومن يذهب الى ان شرع من قبلنا شرع لنا يضع لذلك  
شرطاً هو ان لا يرد في الكتاب والسنة ما يخالفه وقد ورد في  
السنة الصحيحة أحاديث صريحة في تحريم الصور وليس  
وراء الصور ذوات الاجسام ما يصح أن يكون مناط التحريم  
في هذه الاحاديث

ويبقى النظر بعد هذا في أخذ الصور بالآلة المصورة  
(الفوتوغرافية) هل يجري في حكمه على ما برم في التوب

أو يرسم على الأرض أو الورق من أشكال الحيوان فيكون من  
موانع الخلاف السابق حراماً عند قوم جائزاً أو مكروهاً  
عند آخرين<sup>١١</sup> أو أن لاخذ الصورة بالآلة المصورة نظراً  
آخر يستدعي من الحكم غير ما يستدعيه التصوير باليد مباشرة  
فيكون جائزاً ولو عند من يقول بحرمه تصوير أشكال الحيوان  
من الواضح أن المصور بنحو الرق أو النقش والمصور  
بالآلة المصورة يفتقران في وسيلة حصول الصورة فالأول  
يمسك القلم أو الريشة بيده ويأخذ في صنع الصورة جزءاً  
فجزءاً حتى يستوفي أجزائها ويخرجها في شكل ذي روح  
فهو صانع الصورة بيده وهذا ما يمكن أن يقرن بعله مضاهات  
الخالق أعني العلة الواردة في الحديث

أما حصول الصورة بأستعمال الآلة المصورة فطريقة  
أن صاحب الآلة يضع رق التصوير في مزيج من أملاح  
الفضية (بودور) الفضة ومادة أخرى لوجه بمقدار مناسب  
ثم يعرض رق التصوير (النلم) للضوء فتطبع فيه صورة  
بما أراد أخذ صورته بوسيلة دخول الضوء من عدسة الآلة

ووقعه على الرق (الفلم) وبالمج بعد هذا بمحلول (هيبق سلفات السوداء) فتظهر الصورة بعد ان كانت خافية وبعد ظهورها تعالج بمحض خاص لتصير ثابتة غير أن أجزاء الجسم المستنيرة تظهر في الصورة سوداء وأجزاء القائمة تظهر بيضاء وهذه هي الصورة المسماة عندكم بالصورة السالبة والذي يصنعه المصور بعد هذا حتى تخرج الصورة موافقة لما في الواقع هو أن يلصق الصورة السالبة بورقة من الورق الحساس ويعرضها للضوء فتتطبع الصورة في الورقة عائداً كل لون منها إلى أصله من بياض أو سواد وتلك هي المسماة عندهم الصورة الموجبة فهذه الوسيلة لاخذ الصورة لم تكن معروفة لمهدالوحي في تصوير ما ليس له ظل فمن يذهب إلى اباحة رقم الصور في الثوب يميز التصوير بهذه الآلة من غير تردد إذ لا تزيد على الرقم في الثوب شيء يقتضى منها . ومن منع من تصوير ما ليس له ظل قد يرى أن المنع مقصور على التصوير بالطريقة المعروفة لمهدالوحي لأن التصوير إبداع الصورة وهذا المعنى ظاهر فيمن صنع أجزاء الصورة بيده .

أما الصور المأدنة بالآلة المصورة فترجمها إلى ما أوجده الخالق تعالى في تلك المواد من خواص ثم دخول الضوء من العدسة وانطباع الصورة على الرق (القلم) أو الزجاجية ثم انطباعتها على الورق الحساس فليس من البعيد أن يكون لهذا الفرق أثر في أن يكون الجواز في التصوير الشمسي أظهر منه في رقم أشكال الحيوان باليد مباشرة وهذا ما أفتى به حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الكبير الشيخ محمد بن حيت مفتي الديار المصرية سابقاً.

علة تحريم التصوير :

بعث النبي ﷺ والناس ينصبون تماثيل يسمونها آلهة ويعبدونها من دون الله بزعم أنها تقربهم إلى الله زاني فجاء الإسلام منكراً لصنيعهم هذا اشد الانكار وممراً عن صفه عقولهم بالبلغ بيان ومن المناهج التي تسلكها الشريعة الحكيمة لظهور الرشد على التي أن تعي إلى ما شأنه أن يكون وسيلة إلى ضلالة ولا منفعة فيه البتة أو تكون منفعته أقل من أثم ما يتوصل به إليه من ضلال فتمنع من أتيانه وهذه الطريقة

تقتضى النهي عن التصوير الذي هو أحد الو-ائل إلى عبادة  
غير الواحد الخلاق، وقد قرر بعض العلماء للمنع من التصوير  
هذه العلة وهي كونه ذريعة للنالو في تعظيم غير الله، قال  
القاضي أبو بكر بن العربي «والذي أوجب النهي عن التصوير  
في شرعنا - والله اعلم - ما كانت العرب عليه من عبادة الاوثان  
والاصنام فكانوا يصورون ويسبدون فقطع الله الذريعة  
وحى الباب» واذا قيل: أن علة المنع من التصوير - فيما  
يظهر في الاحاديث - هي التشبه بخلق الله يؤخذ هذا من  
قوله ﷺ «أن أشد الناس عذاباً يوم القيامة الذين يضاهون  
بخلق الله» فقد نبه على أن علة عذابهم الأشد تشبههم بخلق الله  
إلى صنعهم شيئاً يشبهون فيه بالخالق ودل على هذا الوجه  
أيضاً حديث (ويقال لهم أحيوا ما خلقتم) فقوله (أحيوا ما خلقتم)  
مشعر بأن علة الافسكار هي التشبه بالخالق واذا قيل هذا  
قلنا: هذه العلة المشار إليها في الحديث لا تمنع من أن يكون  
للمنع من التصوير علة أخرى هي كونه وسيلة لعبادة ما ليس  
بآلة فيكون للمنع من التصوير علةان أحدهما تجمله مفسدة

في نفسه وهي التشبه بمبدع الخليقة والآخرى كونه وسيلة إلى ما فيه أكبر مفسدة أعنى النفاق في تعظيم غير الله . قال القاضى أبو بكر ابن العربي بعد — أن ذكر علة سد الذريعة إلى عبادة الاصنام — فإن قيل فقد قال النبي ﷺ « من صور صورة عذبه الله بها حتى ينشق فيها الروح وليس نافع » وفي رواية ( يتشبهون بخلق الله ) فمطل بغير ما زعمهم . قلنا نهى عن الصورة وذكر علة التشبه بخلق الله وفيها زيادة على هذا عبادتها من دون الله . فنبه على أن نفس عملها معصية فما ظنك بعبادتها .

وهذا النظر يقتضى أن النهى عن التصوير قائم على هاتين العلتين ولو كانت العلة سد الذريعة وحده لكان لانظار الفقهاء في حال انقطاع الناس عن اتخاذ الصور آلهة مجال ولكن علة المضاهاة بخلق الله تجعل المنع باقيا حيث لم تقيد المضاهاة في الحديث بالقصد اليها وقد عرفت أن العلماء الذين يذهبون إلى أباحة صنع بعض الصور مثل ما ليس له ظل أو كان مجسما غير تام الأعضاء أو مادعت إليه مصلحة التدريب على إدارة المنزل يستندون فيما افتوا به إلى أحاديث تجعل

الذي مقصوراً على غير ما أفتوا بأباحته .

هل يجوز التصوير لمصالح تقتضيه ؟

نهى النبي ﷺ عن التصوير صرفاً للناس عن حال التشبه بالخائق وأذن بلب الثياب لمصلحة التمرين على إدارة المنزل . فدل على أن مصلحة هذا التمرين ترجع على مفسدة التصوير فهل للفقهاء إذا عرفوا في تصوير شيء من الأشياء مصلحة جليلة أن يفتوا بأباحته على قدر ما تدعوا إليه الحاجة لم نجد في كتب الفقه ما يشعر بصحة هذا التصرف إلا كلمة قالها الماوردي في الأحكام السلطانية عند الحديث من لب الثياب ونصه ( وأما اللب فليس يقصد بها المعامى وإنما يقصد بها لف البنات لتربية الأولاد وفيها وجه من وجوه التدبير تقارنه ممضية بتصوير ذوات الأرواح ومشابهة الأصنام فللممكن منها وجه وللمنع منها وجه وبحسب ما تقتضيه شواهد الأحوال يكون أنكاره وإقراره .

وإذا أراد الماوردي من شواهد الأحوال التي نص

فيها الشارع على منع التصوير أو أباحته لم يبق بأيدينا



نص من الفقهاء في أباحة التصوير عند ما يكون له —  
فيما يظهر — فائدة .

ومن المواضع التي ينتفع فيها بالتصوير لهذا العهد أن  
يوجد قتييل في خلاء ولا يعرف من أي قبيل هو فتؤخذ  
صورته لتعرض في الصحف لعل أهله يطلعون عليها ويترتب  
على درايتهم بقتله نحو الأثر وتنفيذ الوصايا وفي حضور  
أهله معونة على تحقيق البحث في الجناية ويشبه هذا أن يوجد  
صبي منائماً فتؤخذ صورته لتعرض في الصحف حتى إذا  
رأها وليه جاء فتسلمه ومن هذا القبيل وضع صورة من مرد  
على الجنايات في الصحف أو في المجتمعات العامة ليحذره الناس  
فيسلموا من أذيته ويضاهى هذا رسم أشكال الحيوان في كتب  
علم الحيوان إذ يتوقف عليه الرسوخ في ذلك العلم  
فهذه الأحوال ونحوها مما يظهر فيه وجه الانتفاع  
بالتصوير يصح أن يؤخذ فيها بمذهب من يبيع تصوير ما ليس  
له ظل مرقوماً كان أو ممتناً ناقص بعض الأعضاء أو تامها  
لتخاذ الصور :

الصور على نوعين (١) ما ليس له ظل كالرقوم في ثوب  
أو المرسوم في ورق

(٢) وماله ظل وهو ما كان ذا جسم قائم بنفسه أمام ما ليس  
له ظل ففيه أربعة مذاهب :

(أ) أحداها (المنع من اتخاذها) بطلاق وقوفها مع ظاهر  
الأحاديث الواردة في الوعيد أو النهي غير مصحوبة بقييد  
(ثانيها) منع ما تكون فيه الصورة متصلة الحياة تامة  
الشكل وأباحة اتخاذ ما كان غير تام الشكل وما تفرقت أجزاؤه  
بعد أن كانت ملتزمة وهذا ما اختاره القاضي أبو بكر بن العربي  
ورجحه ابن عبد البر . وهذا المذهب نشأ بالجمع بين حديثين  
في ظاهرهما تمارض وهما حديث هتك النبي ﷺ للستر الذي  
كان فيه تمثيل ، وجعل عائشة رضي الله تعالى عنها منه وسادتين  
وحديث قيامه عليه الصلاة والسلام بباب الحجر إذ رأى  
نمرقة فيها تصاوير حتى قال منكراً ذلك : (ما هذه النمرقة)  
فناث له عائشة لتجلس عليها وتوسدها فلم يقر ذلك بل قال  
« إن أصحاب هذه الصور يعذبون يوم القيامة يقال لهم

أحيوا ما خلقتم ، فالحديث الأول يدل على أن الصورة المنسوجة في نحو الوسّادين جائزة ، والحديث الثاني يدل على أنها متنوعة ومتى قلنا أن الصورة في الحديث الأول عند ما جعل السر وسادة - لم تبق تامة الشكل بل تفرقت أجزاءها فكانت جائزة والصورة في الحديث الثاني كانت تامة الهيئة فأنكرها عليه الصلاة والسلام زالت شبهة التماثل بين الحديثين .

(ثالثها) منع ما يكون مطلقاً أو مرفوعاً وإباحة ما يكون مفروضاً أو ممتنعاً بالاستعمال كالصورة المرفوعة في وسائل أو زباني وهذا هو الذي رواه المزني عن الإمام الشافعي ورجحه النووي وقال هو مذهب الجمهور من الصحابة والتابعين والفرق بين المعلق والمفروض أن ما يوطأ ممتنع ومبتذل والمرفوع يشبه ما نصب من الأصنام والصور الممتنعة يرجح الإمام النووي جواز استعمالها ويجزم مع هذا بحرمه صنعها . (رابعها) الجواز بإطلاق وهو ما نقله ابن أبي شيبة عن القاسم بن محمد أحد فقهاء المدينة السبعة وانقله (عن أبي

عون قال دخلت على القادم وهو بأعلى مسكة في بيته فرأيت في بيته حجلة فيها تصاوير القديس أعني كلب الماء والعنقاء .

وهذا المذهب يستند إلى حديث بسر بن سعيد عن

زبد بن خالد عن أبي طلحة أن رسول الله ﷺ قال « أن

الملائكة لا تدخل بيتاً فيه الصورة » قال بسر بن سعيد زبد

فعدناه فإذا على بابه ستر فيه صورة ، فقلت لعبيد الله ربيب

ميمونة زوج النبي ﷺ : ألم يخبرنا زيد عن الصور يوم الأول ؟

فقال عبيد الله لم تسمه حين قال ( إلا رقاً في ثوب ) وفي

كتاب الموطأ أن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود

دخل على أبي طانحة الأنصاري بموده فوجد عنده سهل بن

حنيف فدعا أبو طانحة انساناً فزعم عطاءً من تحتة فقال سهل بن

حنيف لم تنزعه قال لأن فيه تصاوير وقد قال رسول الله ﷺ

ما قد علمت فقال سهل ألم يقل رسول الله ﷺ إلا رقاً في

ثوب . قال بلى ولكنه أطيب لنفسى وعلى هذا المذهب جرى

المتأخرون من فقهاء المالكية غير أنهم عبروا بالكراهة وخلاف

قولي قال الشيخ خليل في كتاب التوضيح التمثال أن كان لغير

حيوان بجاز . وان كان لحيوان ويقم ( أي يبقى طويلاً ) فهو  
 حرام باجماع وكذا ان لم يتم خلافاً لاصيغ وما ليس له ظل  
 ان كان غير ممتن فهو مكروه وان كان ممتناً فتركه أولى  
 ومن أهل العلم من يرى أن النهي عن اتخاذ الصور قد  
 جاء في أول الاسلام عاماً ليقطع الوسيلة إلى عبادة الأصنام  
 وبعد أن تقرر هذا الحكم عرف الناس شدة مقت الشارع  
 للتعالي في تعظيم غير الله إلى حد العبادة أذن في اتخاذ ما كان رقفاً  
 في ثوب فيكون حديث ( إلا رقفاً في ثوب ) مرخصاً في  
 بعض ما حرم في أول الأمر من التصاوير . وأما ماله ظل قائم  
 وكان نائم الأعضاء مصنوعاً مما يبقى زمناً طويلاً ولم تدع إليه  
 مصلحة التدريب على تدبير المنزل فيحرم اتخاذه بلا خلاف  
 والرأي الشاذ الذي حكاه بعض المفسرين في جواز صنمه  
 ومقتضاه جواز اقتناؤه ولا يستند إلى أصل معقول أو وجه  
 يتلقاه النظر بالقبول .

فإن كان ناقص بعض الأعضاء الظاهرة كالرأس أو  
 البطن فذلك ما ينفي التأخرون من فقهاء المالكية باباحته

وان كان مصنوعا مما لا يبقى زمنا طويلا فهو ما يقول أصبح  
 يجوز اتخاذه . وان دعت اليه حاجة التدريب على إدارة شئون  
 المنزل فهو جائز عند بعض الفقهاء مستنداً الى ما قدمناه لك  
 من حديث عائشة رضي الله تعالى عنها في اتخاذها صور نبات  
 تلبس بهن على مرأى من رسول الله ﷺ من غير إنكار .  
 وبهذا التفصيل يعلم حكم اقامة تماثيل للمعطاء

( بمشيئة الله تعالى تم هذا الكتاب )

اطلب كتاب

## التثبيت في رد فتوى الطلاق

على المذاهب الاربعية

من دار الطباعة التجارية بالقاهرة

بشارع أمير الجيوش البراني نمرة ٦

# ذكري وثناء المغفور له

سيدي ومولاي الفاهشي الفوق الفلاني

المحدث الشهير والخليفة الاعظم

للطريقه التجانيه المشرفة

المدفون بالمدينة المنورة

على ساكنها افضل

الصلاة واتم

التسليم

---\*---

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اللهم صل على سيدنا محمد النافع لما أغلق والخاتم لما-يق  
ناصر الحق بالحق والمهادى الى صراطك المستقيم وعلى آله  
حق قدره ومقداره العظيم سبحان ربك رب العزة عما يصفون  
وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين

(أما بعد) قد وصل خبر وفاة المغفور له سيدنا ومولانا  
الاستاذ العالم العلامة الواعظ والمحدث الشهير بالمدينة المنورة  
صاحب التأليف الشهيرة وخليفة الطريقة التيجانية الاعظم  
صاحب المؤلفات الشهيرة مولانا الفاهاشي القوتى الفلاتى  
أسكنه الله فسيح جناته وأناله رضوانه

وفى يوم ٣٠ - ٤ - ١٤٣١ تمفضل سيدنا ومولانا العارف  
بالله تعالى الاستاذ العلامة الشيخ مصطفى أبو قصيبة الخليفة  
الاعظم للطريقة التيجانية المشرفة فى عاصمة بربر فى القطر  
السودان المصري ودعى جميع السادة التيجانية وسكان البلاد



لا اجتماع عام في ساحة الراوية التيجانية الدامرة لتلاوة آى  
الذكر الحكيم لروح الفقيد واوله وليمة كبيرة جداً قسمت  
للفقراء في ذلك اليوم وقد لبي نداهه جمع كبير من اخواننا  
التيجانية وغيرهم وكان ذلك بعد صلاة الجمعة وقبل الذكر المتاد  
وقد ضم هذا الذكر كثيراً من العلماء والمستخدمين والتجار  
وغيرهم وبعد ختم القرآن ساد السكون رهيب وفاضت مدامع  
غزيرة عند ما ذكر الاستاذ العلامة الشيخ الربيع محمد القرضي  
من حصول هذا الاجتماع بكلام مرتجلاً في تلك الساعة وبعد  
ذلك قام الاستاذ السيد محمد محمد صالح التجاني والقي خطبة  
وابكى جميع الحاضرين .

وثناء السلامة سيدنا ومولانا الفاهاشى الفوتى القلاق

عبرات تشوبهن دماء  
وزفير وانه ونواح  
وجوى بالفؤاد ناوى وحزن  
وخطوب وهم ورزء لم  
وقلوب شقت لفقد حبيب  
عالم المشرقين اودى وغابت  
طار في البرق نعيه فبكته  
وبكاه الاسلام في كل حى  
ثم فعز الكتاب فيه فقد جل  
ولد المكرمات يوم تخت  
ودهى الكائنات يوم توارت  
فقد الدين غصنيه يوم أمست  
عاد روض العلوم ذاو وغفرا  
غار في القبر منه بدر وبحر  
ليس مجد ارسالمها وبكاء  
وشجون ولوعة وغناء  
ولهب تصلى به الاحشاء  
ليس للصبر ينهن بقاء  
عظمت يوم نعيه الارزاء  
شمسه واستكنت الاضواء  
في الكيان الخفيفة البيضاء  
واصبحت برزئه الاحياء  
مصصاب به وعز عزاء  
فيه من الفاهاشم الارزاء  
وهوت عن سماءها الطياء  
أما ملة الهدى السمحاء  
وعدته نضارة وازدهاء  
وثوى فيه عفة وحياء

وخبي الصارم المهند فيه  
وتناهت فيه المروءة والصد  
عجيا قد حوت يا قبر منه  
الف الصالحات طفلا وكهلا  
وجنى الطيبات زهدا وعلا  
وحوي الباقيات شيخا ووفى  
زهد القانيات مالا وملاكا  
وحدها لتركه وطن القرب  
وركون الى الرشاد وعزم  
يا امام الهدى وباشمس علم  
ذرفت بالدماء لتأبك عين  
عم الحزن من بمكة اضحى  
وبفاس وعين ماض وفوتنا  
كنت في عالم الزمان فريدا  
ليتة لوفداك من كل حى  
ليت تلك الايام تشرى لكان  
وتوارى فيه الهدى والوفاء  
ق وغاب التقى به والحجاء  
شما لا يحدها الاحصاء  
ونشا لا تشوبه الاهواء  
هات من خضمه العلماء  
علما يقتدى به الاتقياء  
وقلتها طباعه الشماء  
فرار بدينه وابلاء  
قصرت عن لحاقه الجوزاء  
قد توارى سناؤها الآلاء  
قد حكمتها بسكبتها الوطفاء  
اذخلت منك طيبة الغراء  
فد اقيمت ما تم وعزاء  
ليس تدنوا لشاؤك النظراء  
يوم وافاك بالجمام القضاء  
البدل فيك النفوس لا الصغراء

ولتاب المنون غيرك لكن      المنايا تغتال كيف تشاء  
عقنى يوم بنت فيك قريضة      وياني وخاني الانشاء  
وجفاني شعري لحزني ولولا      ه لاؤفت رثاءك العشاء  
فبدار النعم يا بن سعيد      ثم هنيئاً فذا هو الاعطاء  
قد حباك الجوار خير نبي      في الحياتين طاب منك التواء  
فلي روضة حوتك من الله      سلام ورحمة ورضاء

يوم ٣٠ - ٤ - ١٩٣١ بهرر